Journal of Association of Arab Universities for Tourism and Hospitality
Vol. 10 No.2, (2013)

Journal of Association of Arab Universities for Tourism and Hospitality

(JAAUTH)

(ISSN-O: 2682-4612 - ISSN-P: 1687-1863).

https://jaauth.journals.ekb.eg/

أثر جرائم المال على صناعة السياحة في مصر

إبراهيم أحمد أحمد حمودة

مدرس بقسم الدراسات السياحية، كلية السياحة والفنادق، جامعة حلوان

المقدمة

تُعد الجريمة كل انحراف عن المعايير الطبيعية التي تتصف بقدر هائل من الجبرية والنوعية، وتمثل الجريمة انتهاك من نوع خاص له من القواعد القانونية ما يحرمه ويعاقب عليه، وتمثل الجريمة واقعة غير مشروعة، ولما كان وجود القانون ملازماً لوجود المجتمع فإن الجريمة هي الأخرى تلازم هذا الوجود، حيث أن الجريمة في أبسط وصف لها هي الخروج عن النظام الذي يضعه القانون، وقواعد القانون التي تضع هذا أسس هذا النظام هي نفسها التي تحكم جزاء الخروج على النظام القانوني، أي تحدد الجزاء على اقتراف تلك الجريمة، وبناءاً عليه فإن الجريمة تلعب دوراً هاماً في العصف بكل عوامل الاستقرار والتقدم والرفاهية وإعاقة التنمية المتواصلة الاقتصادية عامة والسياحية خاصة في أي مجتمع تزداد فيه نسبة الجريمة بمختلف أنواعها.

الكلمات الدالة: جرائم المال، الآثار السلبية ، المجتمع، السياحة ، الوعي

.....

مشكلة الدراسة

تُعد الجريمة السياحية بخصوصيتها وأنواعها المتعددة واستهدافها زواراً للمقاصد السياحية عقبة أساسية ضد التدفق السياحي للبلدان المقصودة وبالتالي تحول دون حدوث أي مشروعات تنموية أو انجذاب رأس المال الأجنبي للاستثمار في المقصد السياحي، وبالتالي عرقلة أي مشروعات تنموية من شأنها زيادة الدخل القومي، ويقصد بالجريمة السياحية الجريمة التي يكون أحد أطرافها سائحاً أو مجموعة من السائحين سواء كانوا جناة أو مجنياً عليهم أو تلك الأفعال التي تقع على المنشآت الفندقية أو السياحية.

والمشكلة موضوع الدراسة تتمثل في جرائم المال المختلفة التي يمكن أن يتعرض لها السائح وما يمكن أن تتركه من آثار سلبية شديدة الوقع على هذا السائح بصفة خاصة وعلى الحركة السياحية بصفة عامة، كذلك العمل على وضع إجراءات وقائية لتفادى حدوث مثل هذا النوع من الجرائم والوقاية من آثارها السلبية.

أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة من أهمية السياحة نظراً لأهميتها الكبيرة كنشاط اقتصادي وظاهرة إنسانية في مختلف دول العالم، فإلى جانب آثارها الاقتصادية على الدولة أو المنطقة والتي تتمثل في زيادة الموارد من النقد الأجنبي وتنشيط الحركة الاقتصادية وتوفير فرص العمل وزيادة الاستثمارات، وتحسين ميزان المدفوعات، فإن لها آثاراً اجتماعية وثقافية وسياسية وبيئية، وتتمثل أهمية هذه الدراسة في إزالة معوق هام من المعوقات التي تؤثر على الحركة السياحية وهو جرائم المال بأنواعها المختلفة كالسرقة والنصب والاحتيال والنشل كما تبدو أهمية هذه الدراسة أيضاً من خلال مكافحة عديد من الظواهر المتكررة في عديد من المناطق السياحية وهى ظواهر مرتبطة بجرائم المال ويتعرض لها عديد من السائحين في المواقع السياحية مثل تزييف العملة والعمل على التخلص من هذه الظواهر ذات الواقع السلبي الشديد على الحركة السياحية.

أهداف الدراسة

1. تقديم وصف شامل لجرائم المال في صناعة السياحة، وذلك بالتركيز على العديد من جرائم المال التي قد يتعرض لها السائح في المقصد السياحي المصري
2. إلقاء الضوء على جهود شرطة السياحة في مكافحة جرائم المال التي قد يتعرض لها السائح داخل المقصد السياحي المصري
3. دراسة زيادة الوعي لدى الجميع بأهمية دور شرطة السياحة في مكافحة جرائم المال ومحاولة إيجاد رابط تعاوني يربط بين شرطة السياحة ممثلة في قطاع جرائم المال وبين الجهات المرتبط عملها بمجال صناعة السياحة

فروض الدراسة

تشتمل فروض الدراسة على:

1. ان الجريمة السياحية تؤدى إلى عدم تكرار الزيارة وخفض الحركة السياحية الوافدة إلى المقصد السياحي
2. هناك قصور في أداء جهاز شرطة السياحة فيما يتعلق بتأمين السائحين والمناطق السياحية

منهجية الدراسة

تحقيقاً لأهداف البحث فقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي ويقوم هذا المنهج على:

1. الدراسة المكتبية: عن طريق الرجوع إلى الدراسات والأبحاث والكتب والدوريات العربية والأجنبية التي تمت في مجال الدراسة
2. الدراسة الميدانية: وذلك من خلال جمع البيانات باستخدام قائمة الاستقصاء المخصصة لذلك

الدراسات السابقة

أجريت تلك الدراسات في مجتمعات متباينة وانطلق بعضها من حقول معرفية مختلفة إلا أنها اشتركت جميعها في تناول دراسة جرائم المال أو أحد أبعادها المتميزة وهي تمثل خطوة إجرائية في محاولة الاقتراب من تلك الجرائم، ويمكن تقسيم الدراسات السابقة التي تناولت تلك الجرائم إلى قسمين أساسيين هما:

1. الدراسات الخاصة بالمجتمعات الغربية ولعل أهمها:

- دراسة (EUSECON،2010) بعنوان 'الجريمة المنظمة في مجال جرائم المال وغسيل الأموال'
- دراسة (Wrightm،2002 .R) بعنوان' جريمة النشل والنشالين: المنع والوقاية '

2. دراسات جرائم المال في المجتمعات العربية والمجتمع المصري ولعل أهمها:

- دراسة (حسين صلاح مصطفي، 2007) بعنوان 'المسئولية الجنائية عن غسل الأموال'
- دراسة (يحيي محمد الحسن،2002) بعنوان 'العدالة الجنائية والحد من الجريمة (دراسة مقارنة)'
- دراسة (عصام احمد محمد حسن، 2003) بعنوان 'تعدد الجرائم وأثره في المواد الجنائية'
- دراسة (عادل عبد العال إبراهيم، 2002) بعنوان 'ضوابط التحري والاستدلال عن الجرائم(دراسة مقارنة بين القانون الوضعي والشريعة الإسلامية)'
- دراسة (سامح جابر البلتاجي، 2004) بعنوان 'التصدي في الإجراءات الجنائية (دراسة مقارنة)'

الإطار النظري للدراسة

يواجه السائح في كثير من الأحيان العديد من الجرائم والتي قد ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأمنه وأمانه وحياته إلا أن أكثر الجرائم التي تواجه السائح في الآونة الأخيرة هي جرائم المال والتي تنتشر في الغالب في المناطق السياحية إلا أنها قد تمتد في بعض الأحيان إلى أماكن أخرى كأماكن الإقامة وقد ترتبط أيضاً بشركات السياحة وأماكن تغيير العملة كشركات الصرافة.

ويجدر الإشارة إلى أن الجريمة السياحية تتميز بعدة خصائص وهي كالتالي:[1]

1. لا تميل عادة إلى العنف
2. تستهدف الاستيلاء على ممتلكات السائح وأمواله
3. استخدام الأساليب غير المباشرة كتقديم خدمة للسائح بأسعار مبالغ فيها أو إتباع أساليب الغش التجاري
4. استخدام الطرق الاحتيالية لكسب ثقة السائح أو لخداعه
5. لا يميل السائح في بعض الجرائم التي يتعرض لها للإبلاغ إما لأنها تسبب له حرجاً أو لضيق الوقت لديه أو لجهل السائح بإجراءات التبليغ
6. تنشأ تلك الجريمة السياحية في بعض الأحيان وليدة اللحظة فهي تفتقد عادة إلى التخطيط الجيد المحكم ولكن هذا لا يمنع أن تكون هناك جرائم سياحية مخطط لها تخطيط جيد
7. تعد مساحة الخطأ الذي يرتكبه المجني عليه في الجريمة السياحية عادة أكبر من سلبيات المجني عليه في الجرائم الأخرى

هذا وتتعدد أنواع جرائم المال المرتبطة بصناعة السياحة وبالسائح الذي يعد في هذه الحالة المجني عليه في أغلب الأوقات من الناحية القانونية، ذلك لأن أي ظاهرة إجرامية تشتمل على ثلاثة عناصر رئيسية متمثلة في الجريمة والمجرم والمجني عليه.[2] وللسائح أي (المجني عليه) دور أساسي في ارتكاب الجريمة وذلك من خلال تصرفات المجني عليه أو من خلال العلاقات المتبادلة بين المجني عليه والجاني أو من خلال التصرفات الإيجابية أو السلبية التي يقوم بها المجني عليه والتي تخلق وتساهم في خلق فكرة الجريمة أو التشجيع عليها وتسهيل ارتكابها.[3] وعلى الجانب الآخر نجد أن المجرم في الجرائم السياحية يتسم بعدة سمات من أهمها:[4]

1. عدم انتمائه فى الغالب إلى الفئات الدنيا من قاع المجتمع – وهى البيئة التي تساعد على الانحراف عادة ، ويكون على قدر من الثقافة ويعرف التحدث بأكثر من لغة ولكن ليس من الضرورة إجادتها إجادة تامة
2. عدم ميلهم إلى العنف
3. لدية القدرة على إثارة انتباه الآخرين ، وكسب ودهم
4. لدية دراية ولو محدودة بالمهن السياحية والخدمات التي تقدمها للسائح لاستخدام هذه المعرفة في كسب ثقة السائح مع تمتعه بحسن المظهر وعلى قدر من المهارة والذكاء

وتعد الجرائم الاقتصادية التي يتعرض لها السائح من أبرز الجرائم تأثيراً على مجال السياحة وتشكل جرائم المال العنصر الأبرز في الجرائم الاقتصادية والتي تمثل تهديداً للاقتصاد، وتتعدد وتتنوع الجرائم السياحية الأساسية مثل جرائم المنشآت الفندقية؛ وجريمة مزاولة القمار؛ و جريمة إنشاء أو إقامة أو استغلال إدارة منشأة فندقية أو سياحية بدون ترخيص من وزارة السياحة؛ والجرائم الماسة بأمن الدولة؛ وجرائم الإرشاد السياحي والتي في مجملها الإخلال بواجبات وأسس مهنة الإرشاد السياحي بغرض استغلال السائح؛ فضلاً عن جرائم النزلاء والرواد والمتمثلة في جريمة الامتناع عن سداد ثمن الطعام والشراب، كذلك جرائم الآثار التي تتراوح بين سرقتها وتهريبها وإتلافها وهدمها

وتشويه وإتلاف الآثار بالكتابة عليها، وقد صدر العديد من التشريعات السياحية التي تعمل على مكافحة تلك الجرائم ولكنها لم تنجح بشكل كبير في الحد منها.[5] وتتعدد أنواع الجرائم المرتبطة بالنواحي المالية والتي تُسمى بجرائم المال لتشمل:[6]

1. جرائم النصب والاحتيال
2. جرائم النشل وسرقة المتعلقات الشخصية
3. جرائم غسيل الأموال
4. جرائم السرقة

أولاً: جرائم النصب والاحتيال

تُعد جريمة الاحتيال من أهم الجرائم التي تزداد مع مرور الزمن، وتختلف صورها وفقاً للتطور الاجتماعي، والاقتصادي فالجاني في هذه الجريمة يعتمد على مدى قابلية الناس للاقتناع، وفقاً للظروف التي تحيط بهم، فيلجأ إلى أساليب ووسائل احتيالية توقعهم في أخطاء تدفعهم إلى تسليم أموالهم إلى هذا الجاني طواعية واختياراً، دون مقاومة فهي جريمة لا تتسم بأي عملية عنف وغالباً ما يكون للمجني عليه دوراً فيها، وجريمة الاحتيال جريمة مادية لا شكلية، من جرائم السلوك المتعدد؛ والحدث المتعدد؛ والسلوك المتعدد فيها هو من ناحية سلوك مادي ذو مضمون نفسي يتمثل في الاحتيال على الآخرين، وهو من ناحية أخرى سلوك مادي بحت يتمثل في التوصل إلى الاستيلاء على مال لهذا الغير، والجاني بالسلوك الأول(أي السلوك المادي ذو المضمون النفسي) يخاطب ملكة الفكر والخيال وملكة الشعور وملكة الإرادة لدى من يتلقى منه هذه المخاطبة لإقناعه بتسليم مالاً نظير مقابل مجز مزعوم، وإذ يقتنع بذلك الأخير، يقدم إلى الجاني ذلك المال، فيتسلمه الجاني منه، مدخلاً إياه في حوزته بسلوك ثان هو السلوك المادي البحت المتمثل في إيجاد الجاني علاقة بينه وبين مال المجني عليه.[7]

وخلاصة ما سبق فإن جوهر عملية الاحتيال أن يستولي الجاني على مال الآخرين بالحيلة برضا من صاحب المال بسبب الخداع، حتى أنه لولا حيلة الجاني ما كان صاحب المال ليفرط فيه ويسلمه بنفسه إليه. وتتعدد التعريفات لجريمتي النصب والاحتيال فمن القانونيين من يعرفها على أنها:

- استعمال الجاني وسيلة من وسائل التدليس المحددة على سبيل الحصر، وحمل المجني عليه بذلك إلى تسليم الجاني مالاً منقولاً للغير[8]
- الاستيلاء على مال منقول مملوك بخداع المجني عليه وحمله على تسليمه[9]
- ويُعرف أيضاً بأنه الاستيلاء على مال منقول مملوك باستعمال حيلة بنية تملكه، ويُعرف بأنه سلب مال الغير بطريقة احتيالية[10]

أشكال النصب والاحتيال على السائحين

يتعرض السائح لعديد من عمليات النصب والاحتيال ويصبح هو المجني عليه إذ أن الجريمة أو الظاهرة الإجرامية تشتمل على ثلاثة عناصر هي الجريمة والمجني عليه والجاني وفي معظم الأحيان يصبح السائح هو ذاك المجني عليه، إلا أن معظم الدراسات والإحصائيات الحديثة أكدت أن المجني عليه له دور أساسي في ارتكاب الجريمة، وذلك من خلال العلاقات المتبادلة بين المجني عليه والجاني أو من خلال التصرفات الإيجابية أو السلبية للمجني عليه والتي تساهم في خلق فكرة الجريمة أو التشجيع عليها وتسهيل ارتكابها.

وتزدهر في الدول السياحية والمقاصد السياحية المتميزة عدد من الحرف والمهن التي تقوم بشكل أساسي على خدمة السائحين والتعامل المباشر معهم، ومن خلال هذه المهن امتهن البعض مهنة النصب والاحتيال على السائح يساعده في ذلك السائح نتيجة بعض العوامل من ضمنها أن السائح هدف مربح لأنه يحمل في كثير من الأحيان الكثير من النقود وأيضا بعض الأشياء الثمينة، كذلك حالة الاسترخاء التي يكون عليها السائح في أثناء زيارته تساهم في أن تجعله يُؤخذ على حين غرة، كذلك وقوع السائح في مكان مواتي للجريمة، وهذه العوامل تساهم في سهولة وقوع السائح فريسة في عمليات النصب والاحتيال والتي من أهم أشكالها:[11]

1. رفع الأسعار ومحاولة استغلال السائح ويبرز ذلك في رفع أسعار الخدمات ورفع أسعار الإقامة داخل المقصد السياحي ورفع أسعار وسائل النقل والمواصلات، أيضاً بروز ظاهرة الأدلاء السياحيين والتي بدأت تبرز من خلال شركات وهمية لا تملك أية خدمات تقدمها للسائح سوى مظهر موثوق ولسان معسول، وقد تفشت ظاهرة خطيرة بين الأدلاء السياحيين أو المرشدين السياحيين تتمثل في قيام بعض المرشدين السياحيين أو ممن لهم اختلاط بالسياحة بالقيام بتأجير غرفة أو شقة وامتهان العمل السياحي دون أن تتوفر لديهم القدرات والإمكانيات السياحية والمالية ويعملون بأسلوب التنافس غير الكريم وبالطبع تأتي بعض تصرفاتهم بأعمال تسئ إلى السياحة، وعادة ما تقوم بعض الشركات الوهمية بالاتصال بالسائحين في غرفهم بالفنادق التي ينزلون فيها، ويطلبون منهم زيارة مكاتبهم والاشتراك في مسابقات وسحوبات جوائزها قيمة ومن بينها قضاء أسابيع في منتجعات عالمية أو الحصول على تخفيضات بنصف الثمن في الفندق الذي يقيم فيه السائح إضافة إلى خصومات على خدمات أخرى يحتاجها، وكل هذا مقابل الاشتراك برسم رمزي يصل في بعض الأحيان إلى 100 دولار وهو ما يكفي تلك الشركات لتكوين ثروات هائلة.[12]
2. تقوم بعض شركات السياحة الوهمية بوضع برنامج سياحي شيق ويقوم السائح بدفع ثمن هذا البرنامج وعند وصوله إلى دولة المقصد السياحي لا يجد أثراً لتلك الشركة، [13] وفي بعض الأحيان يُمثل ذلك في حرق الأسعار السياحية والتي هي عبارة عن عملية نصب واحتيال على السائح وتفسير ذلك أن بعض الدخلاء على الحركة السياحية خاصة الشركات السياحية قليلة المستوى تعرض أسعاراً أقل بكثير من التكلفة وتقوم باستعراض ذلك بسرقة السائح في مستوى الخدمات، سواء في مستوى الفنادق أو الخدمات الأخرى بالإضافة إلى الوسائل الاحتيالية الأخرى، كما تقوم بعض المنشآت السياحة بإيهام السائحين بحيازة المنشأة على تراخيص صحية وأمنية وهندسية حتى إذا ما مارس السائح أنشطته يتعرض لمخاطر عديدة تكشف عن عدم حصول تلك المنشأة على تلك التراخيص المزعومة وعدم توافر شروط الأمان.[14]

3. يبرز شكل جديد من أشكال الاحتيال على السائحين من خلال تذاكر السفر فمن المنطقي أن يختلف سعر بطاقة السفر طبقاً للموسم والطلب والتوقيت والتكلفة (سعر الوقود مثلاً) لكن أن تتوحد الشركات على الاحتيال في مكونات السعر وتثبيته يعد أمراً غريباً فشركات الطيران وشركات السياحة تستغل مظلة الضرائب والرسوم لتحصيل أموال لمصلحتها، وكذلك تقوم بعض الشركات الأجنبية عن طريق مكاتب السفريات التابعة لها بالترويج لأسعار تذاكر السفر مخفضة دون أن تعلن عن المحتوى الضريبي لهذه التذاكر، وهو ما يوهم السائحين بانخفاض أسعار تلك التذاكر، كذلك تقوم بعض شركات السياحة وشركات الطيران بتأكيد حجز العودة وعند العودة يفاجأ السائح بعدم تأكيد الحجز ليقوم بدفع رسوم مقابل إعادة التأكيد، كما تقوم بعض الشركات السياحية والمخول إليها استخراج تأشيرات السفر بالنصب على السائحين وذلك بعدة طرق منها الحصول على تأشيرات غير قانونية في بعض الأحيان والحصول على تأشيرات غير مناسبة في أحيان أخرى كأن يتم إعطاء مدة في التأشيرة غير المدة المتفق عليها ضمن إطار البرنامج السياحي، ويُعد خداع السائحين في أسعار السلع والعاديات أحد وسائل وأشكال النصب والاحتيال على السائحين.[15]

4. تُعد شركات السياحة المتخصصة في (Time Share) غير المرخصة هي أحدث وسائل النصب والاحتيال على السائحين حيث يقوم السائح بالاتفاق مع الشركات السياحية المتخصصة في هذا المجال على الإقامة في مقصد سياحي والتمتع بالإقامة في هذا المقصد، ولكن عند تنفيذ الاتفاق يجد السائح ما يخالف ذلك بإقامة في مكان غير المتفق عليه، وفي وقت عير ملائم للسائح، وربما في بعض الأحيان يسقط حق السائح في طلب التعويض.[16] وتعد جريمة النصب والاحتيال من جرائم الجنحة وتتراوح عقوبتها بين ستة أشهر وثلاث سنوات.[17]

الموقف القانوني لجريمة النصب والاحتيال

تتمثل عقوبة جريمة النصب في قانون العقوبات على النحو التالي:[18]

مادة (336) يعاقب بالحبس كل من توصل إلى الاستيلاء على نقود أو سندات دين أو سندات مخالصة أو أي متاع منقول وكان ذلك بالاحتيال لسلب كل ثروة الغير أو بعضها إما باستعمال طرق احتيالية من شأنها إيهام الناس بوجود مشروع كاذب أو واقعة مزورة أو إحداث الأمل بخصوص ربح وهمي أو تسديد المبلغ الذي أخذ بطريق الاحتيال أو إيهامهم بوجود سند دين غير صحيح أو سند مخالصة مزور، وإما بالتصرف في مال ثابت، أو منقول ليس ملكاً له ولا له حق التصرف فيه، وإما باتخاذ اسم كاذب أو صفة غير صحيحة فيعاقب كل من قام بما سبق ذكره بالحبس لمدة عامين ويجوز أن تقضي المحكمة بوضع المتهم في حالة عودته لارتكاب نفس الجريمة مرة أخرى تحت مراقبة البوليس مدة لا تقل عن عام ولا تزيد عن عامين، أما من شرع في النصب ولم يتممه فيعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز سنة، ويجوز جعل الجاني في حالة عودته لارتكاب نفس الجريمة مرة أخرى تحت ملاحظة البوليس مدة سنة على الأقل أو سنتين على الأكثر(الغيت عقوبة الغرامة بموجب القانون رقم 29 لسنة 1982)، كما تصل العقوبة في بعض الأحيان إلى الحبس ثلاث وسبع سنوات في حالة النصب في الأوراق التجارية أو حالات الاقتراض.

ثانياً: جرائم النشل وسرقة المتعلقات

تعد ظواهر النشل من الظواهر الإجرامية المتفشية في المجتمعات البشرية، وهى ظاهرة قديمة وأسلوب من أساليب السرقة عرفتها المجتمعات القديمة كإسبارطة الإغريقية، وبلاد الرومان، كما عرفتها حديثاً المجتمعات الحديثة، والمجتمعات المعاصرة فهي منتشرة فيها، ولكن بنسب وأساليب مختلفة.[19]

وجريمة النشل كأحد أساليب السرقة تتميز بطابع خاص يميزها عن غيرها من جرائم سلب الأموال، فهي تتم بتجريد الشخص من ماله الذي يحمله أثناء وجوده في مكان عام وخلال مزاولته لحياته اليومية العادية، وهى لا تترك أثراً عقب ارتكابها يساهم في تتبع الجاني، الأمر الذي يلقى على كاهل أجهزة الشرطة عبئاً كبيراً، وهذا ما يجعل جريمة النشل أكثر جرائم الأموال انتشاراً.[20]وقد جاء بأصول اللغة العربية نشل الشيء نشلاً أي نزعه، وخطفه مسرعاً، ونشل الخاتم أي اقتلعه، والنشال كثير النشل، وقد جرى العرف على إطلاق كلمة النشل على نوع من أنواع السرقة يستخدم فيها السارق يده بخفة وسرعة ليجرد المجني عليه من ماله الذي يحمله في جيبه، أو بين ثنايا ملابسه على غفلة منه دون الشعور بذلك.[21]

وفي التعريف القانوني لجريمة النشل عرف الفقهاء جريمة النشل على أنها "اختلاس مال منقول مملوك للغير بطرق خاصة، ويشترط وجود الشخص المجني عليه، وأن يكون الاختلاس منه مباشرة".[22] ومن الفقهاء من عرف جريمة النشل على أنها "استطاعة اللص أن يختلس أو يخرج حافظة أو كيس نقود المجني عليه في الزحام العام في وسائل المواصلات كالترام أو الأوتوبيس أو في أماكن خلع الملابس، في المسارح، أو أمام شباك قطع التذاكر في دور السينما".[23] كما عُرفت على أنها سلب أموال الناس في غفلة منهم وبخفة لا يدركها المجني عليه وهو غالباً ما يقع باليد مجردة أو عن طريق استخدام شفرة حلاقة أو سكين أو ما شابه ذلك.[24]

ومن خلال التعريفات السابقة نجد أن بعض التعريفات ركزت على أن النشل عبارة عن سرقة تتم على مال بحيازة المجني عليه، بينما حصرت تعريفات أخرى النشل في أماكن محددة وهي أماكن الزحام العام، وهناك تعريفات تعاملت مع جريمة النشل على أنها تتم باليد المجردة أو عن طريق أداة يعدها الجاني بنفسه.

خصائص جريمة النشل

تتميز جريمة النشل بعدد من السمات والخصائص من هذه الخصائص ما يتعلق بالجريمة ومنها ما يتعلق بمرتكب تلك الجريمة وهي كالتالي:[25]

الخصائص المتعلقة بالنشال

يتميز مرتكب جريمة النشل بأنه شخص يتلقى فنون النشل ويتدرب عليها من الوسط المحيط به، وينبغ فيها تبعاً لذكائه، ومدى استعداده الشخصي ويكتسب خبرات مبكرة، ويتعلم كيف يتكيف ويتعايش مع الآخرين حتى يستطيع ارتكاب مثل هذه الجريمة، ومن هنا نلاحظ المقومات الأساسية لشخصية النشال وهى الخبرة والمهارة والتخصص والعمل العصابي، ويمكن أن نجمل الخصائص المتعلقة بالنشال فيما يلي:

الخفة والمهارة

إن السمة المميزة لمرتكبي جريمة النشل هي سرعة البديهة وسرعة الحركة، فالنشال يقوم على استخدام أشكال من المهارة والخفة ليجرد المجني عليه من ماله الذي يحمله في جيبه أو بين طيات ملابسه على غفلة دون الشعور منه أو من الغير بذلك، وغالباً ما يلجأ النشال إلى إحدى طريقتين: إما باستخدام أصابع اليد أو باستخدام المشرط أو شفرة الحلاقة والطريقة الأولى هي الطريقة الغالبة والأكثر شيوعاً، أما الطريقة الثانية وهى أن يستولى النشال على المال عن طريق شفرة الحلاقة والمشرط فقد كانت من الطرق الشائعة حتى وقت قريب إلا أنها لم تعد مستخدمة بصورة شائعة بين النشالين نظراً لما تحتاجه من مهارة فائقة أثناء استعمالها، كما أن من المستلزمات الأساسية للنشل أن يكون لدى النشال قدرة على التكيف والتعايش مع الآخرين، والتي تعتمد على المعرفة الواسعة والمهارة العالية، والروابط المتبادلة، والتأثير، والظهور بملابس أنيقة، كما يكون لدى النشال قدرة على انتقاء الضحية أو المجني عليه.

التخصص

غالباً ما يعتاد النشال على اتخاذ أسلوب معين لممارسة نشاطه فيتخصص به، لأنه يكون على دراية بضحاياه وكيفية خداعهم وسلب أموالهم، لذلك نجد بعض النشالين يتخصصون بالنشل في المواصلات العامة أو في الأماكن المزدحمة ولكل مكان طريقة خاصة في ارتكاب الجريمة.[26]

العمل العصابي

تبين الدراسات أن هناك نسبة من النشالين يرتكبون جرائمهم بمفردهم دون الاستعانة بأحد، كما أن هناك نسبة من النشالين يستعينون بأفراد لمباشرة نشاطهم، على أن كبار النشالين يقومون بتكوين مجموعات على شكل عصابات حال مزاولتهم للنشاط الإجرامي لتسهل لهم ارتكابها وتحقق لهم قدراً من الأمان، وقد بينت دراسة حديثة بأن أكثر من نصف حالات النشل تمت بالتعاون مع شخص أو أشخاص آخرين، أما من ينشل بمفرده فكانت نسبتهم 22%، على أن هذه التشكيلات الإجرامية للنشالين ليس لها صفة التنظيم الإجرامي فغالبا ما تتكون هذه التشكيلات من شخص أو شخصين أو ثلاثة، كما أن رئيس التشكيل العصابي أمر غير وارد فمن يزاول النشاط الإجرامي مع زميله يكون على قدم المساواة معه فليس فيهم الرئيس أو المرؤوس.[27]

الخصائص المتعلقة بالجريمة

تتميز جريمة النشل بعدد من الخصائص تميزها عن غيرها ومن هذه الخصائص انتشارها في المناطق المزدحمة وعدم ارتباطها بموسم معين وصعوبة كشفها، وسيتم تناول هذه الخصائص فيما يلى:[28]

انتشارها في المدن والمناطق المزدحمة

تنتشر ظاهرة النشل في المدن الكبرى والمناطق المزدحمة مثل الأماكن التجارية والمعارض ووسائل المواصلات والأماكن السياحية بينما يكون من العسير للغاية أن يتم ارتكاب تلك الجريمة في المجتمعات الريفية، وذلك يرجع إلى قلة الزحام الذي يمكن أن يندس فيه النشال فيقترب من الضحية ويرتكب جريمته خلسة ثم يتمكن من الاختفاء سريعاً.

عدم ارتباطها بموسم معين

ليس من شك أن جريمة النشل ليست من الجرائم الموسمية التي ترتبط بموسم معين، فهي تقوم في كل مرة تتهيأ فيها الظروف المناسبة للنشال، وقد لوحظ بأن هناك أوقات ومواسم يزداد فيها حصول هذه الظاهرة، فالنشالين يستغلون المناسبات الهامة كمواسم الأعياد الدينية أو القومية أو مواسم أداء فريضة الحج أو العمرة لتكثيف نشاطهم الإجرامي، وفي الأماكن السياحية يتهيأ النشالون الفرصة خاصة في فترة الموسم السياحي للقيام بجريمتهم.[29]

صعوبة كشفها وضبطها

بالرغم من أن جريمة النشل من أبسط أنواع جرائم السرقة إلا أن ضبطها ومنعها يعتبر من أصعب الأمور، وذلك لأنها تتم في ثوان معدودة ولا تُكتشف إلا بعد أن يكون المجرم قد غادر مكان ارتكاب الجريمة فيكون من الصعب تعقبه.[30]

كما أن معظم المسروقات فيها تكون في الغالب عبارة عن مبلغ نقدي، ويترتب على ذلك أنها لا تعد دليلاً كافيا على المتهم إذ ينكر ارتكاب الحادث ويدعى ملكيته للمبلغ النقدي المضبوط، كما أن تعرف المجني عليه على المتهم في تلك الجريمة لا يعد دليلاً كافياً على المتهم ما لم يؤيده دليل مادي ملموس أو شهود رؤية.[31]

وفي مجال السياحة تزداد معدلات جريمة النشل في الأماكن السياحية وفي بعض الأحيان عند استقلال السائحين وسائل النقل حيث يتعمد النشال أثناء بدء سير وسيلة النقل التي تقل السائحين أن يرمى بنفسه على المجني عليه، كذلك يحاول النشال في بعض الأحيان أن يحتضن السائح أو أن يظهر الترحاب به ثم يعتذر له إن كانت تمت مضايقة المجني عليه وفي هذه اللحظة يقوم بعملية نشل السائح، كذلك تتم عمليات النشل ضد السائحين في بعض الأحيان عن طريق انتحال صفة شرطي وإيهام المجني عليه بارتكاب مخالفة قانونية وتفتيشه والاستيلاء على ما معه من نقود، أو عن طريق افتعال مشاجرة بهدف جذب الشخص للتدخل لفض الاشتباك أو مشاهدة المشادة ومن ثم الوقوع في الشرك الذي نصب له، وفي أغلب الأحيان يتصف النشال الذي يتعامل مع السائحين بقدرته على تحدث اللغة الأجنبية بطلاقه وإتقان.[32]

ثالثاً: جريمة غسيل الأموال

شكل موضوع غسيل الأموال ومكافحة غسيل الأموال قضية هامة خلال السنوات الماضية، وقلما اجتمعت جهود الدول على موضوع مثلما اجتمعت عليه، بحيث لم نعد نرى دولة من الدول يخلو تشريعها من تناول هذه القضية وإن تفاوتت في مدى الشدة في المعالجة ومدى توسع دائرة التجريم بين تشريع وآخر، وهكذا أصبح موضوع غسيل الأموال ومكافحته موضوعاً هاماً لرجال القانون والقضاء وأجهزة العدالة والأمن، بالإضافة إلى أنه موضوعاً مركزياً في إدارات البنوك والمؤسسات المالية وتحدياً جدياً لعملها وخاصة مع تطور وسائل الاتصالات والوسائل التكنولوجية المتطورة التي تستخدمها هذه البنوك والمؤسسات المالية.[33]

وتعني جريمة غسيل الأموال'إظهار المال ذي المصدر غير المشروع وكأن له مصدراً مشروعاً، أو بعبارة أخرى إسباغ المشروعية على العائدات الإجرامية والتي تدعى بالأموال القذرة ليتاح لمالكيها إعادة استخدامها بسهولة ويسر'.[34] كما يمكن تعريف جريمة غسيل الأموال على أنها 'تمويه مصدر الأموال المكتسبة بطريقة غير مشروعة'.[35]

ويمكن تعريفها على وجه آخر على أنها 'العملية التي يلجأ إليها القائمون علي الإتجار غير المشروع بالمخدرات لإخفاء وجود دخل أو لإخفاء مصدره غير المشروع أو استخدام هذا الدخل في وجه غير مشروع فضلاً عن تمويه ذلك الدخل لجعله وكأنه يبدو دخلاً مشروعاً'.[36] وفي تعريف أخر أكثر بساطة 'التصرف في النقود بطريقة تخفي مصدرها وأصلها الحقيقي'.[37]

وتوفر عمليات غسل الأموال وضعاً مثالياً لمجرمي جرائم المال وغيرهم من مرتكبي الجرائم الأخرى ذات الدافع المالي، إذ تتيح لهم أفضل الفرص حيث تحقق لهم عنصري الأمن والمكسب، وعلى ذلك فإنه يمكن القول بأن عمليات غسل الأموال قد باتت ترمي في الوقت الراهن إلى تحقيق الهدفين التاليين:[38]

- إخفاء الرابطة بين المجرم والجريمة
- استثمار العائدات الإجرامية في مشروعات مستقبلية

وتمر مرحلة غسيل الأموال في مجال السياحة وفي المجالات الأخرى بمراحل ثلاثة مرتبطة، وهي مرحلة الإيداع؛ ومرحلة التمويه؛ ومرحلة الاندماج، وتهدف هذه المراحل في مجملها إلى إخفاء المصدر الجرمي للعائدات غير المشروعة، ودفعها للامتزاج والاندماج في هياكل وآليات الاقتصاد المشروع، بما يحقق للمجرمين وللمنظمات الإجرامية فرصاً أوسع للتصرف بحرية تامة في هذه العائدات وبعيداً عن متناول تنفيذ القانون، وفيما يلي عرض لتلك المراحل بالتفصيل:[39]

مرحلة الإيداع

وتعني إيداع الأموال الناتجة عن أعمال غير مشروعة في شركات مالية أو مصارف أو مؤسسات ادخار محلية أو خارجية، الأمر الذي يعني توظيف الأموال غير المشروعة في صورة إيداعات بالمؤسسات المالية أو المصارف أو شراء أسهم مؤسسة مالية أو تجارية أو غيرها، وفي هذه المرحلة يسهل التعرف على مودع الأموال ونسبتها إلى مصدر الأموال سواء كان نفس الشخص الذي حقق الأموال أو من ينوب عنه أو من خلال شركة يمتلكها كشخصية اعتبارية.

مرحلة التمويه

وهي المرحلة التي يتم فيها إجراء سلسلة من العمليات المالية المتعاقبة لإخفاء الأصل غير المشروع للأموال، وهذه المرحلة تمثل أهمية كبري لغاسلي الأموال الذين يعمدون إلي خلق طبقات مركبة ومضاعفة من الصفقات التجارية والتحويلات المالية التي تكفل إخفاء العائدات غير المشروعة وتموه طبيعتها وقطع صلتها تماماً بمصدرها الجرمي لتجنب اقتفاء أثرها من جانب أجهزة تنفيذ القانون وإتاحة الفرصة كاملة لاستخدامها بحرية في الأغراض المختلفة، ومن صور هذه المرحلة والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بمجال السياحة:[40]

- نقل الأموال بسرعة فائقة من دولة إلى أخرى لاسيما صوب المرافئ والملاذات المالية الآمنة
- التواطؤ مع المصارف الوطنية والأجنبية واستخدام بطاقات الدفع الالكتروني والحسابات الرقمية المتغيرة، وهو ما يزداد التعامل به خاصة في مجالات العمل السياحي المختلفة
- استغلال الفواتير المزورة وخطابات الاعتماد في تسهيل حركة الأموال غير المشروعة
- الاستفادة من خدمات نوادي القمار وتغيير العملة وإصدار الشيكات لاسيما الشيكات السياحية والتي تعد في بلدان كثيرة أحد أكثر الوسائل في غسيل الأموال، كذلك تحويل الأموال خاصة في مجالات العمل السياحي

مرحلة الاندماج

وهدف هذه المرحلة هو إضفاء طابع الشرعية علي الأموال والتي هي ثروة ذات أصل إجرامي ولذلك يطلق على هذه المرحلة اسم مرحلة التجفيف، وهي مرحلة تعاد من خلالها الأموال المغسولة مرة أخري في شكل عوائد نظيفة وغير خاضعة للضريبة، ويحتاج غاسل الأموال بمجرد انتهاء عملية التكريس إلى تقديم إيضاح لأجل إضفاء رائحة مشروعة على ثروته، وتهدف خطط الإدماج إلى إعادة الأموال المغسولة مرة أخرى في الاقتصاد بحيث يعاد دمجها في النظام المصرفي وتبدو في نهاية الأمر وكأنها عوائد طبيعية لصفقة تجارية.[41]

ومن أمثلة هذه الصفقات: عمليات بيع الأموال العقارية والعقارات العاملة في المجالات السياحية والشركات الوهمية وتواطؤ البنوك الأجنبية والشركات العاملة في مجالات السفر والسياحة ومجالات الاستيراد والتصدير.[42]

الموقف القانوني من جريمة غسيل الأموال

تتراوح عقوبة مرتكبي جريمة غسيل الأموال في القانون المصري بين السجن والغرامة والمصادرة، فقد جاء في المادة (14/1) من القانون المصري رقم 80 لسنة 2002 الخاص بهذه الجريمة (يُعاقب بالسجن مدة لا تتجاوز سبع سنوات وبغرامة تعادل مثلي الأموال محل الجريمة كل من ارتكب أو شرع في ارتكاب جريمة غسيل الأموال المنصوص عليها في المادة 2 من هذا القانون)، وفى البند (14/2) من نفس المادة (ويحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأموال المضبوطة أو بغرامة إضافية تعادل قيمتها في حالة تعذر ضبطها أو فى حال التصرف فيها)، وأما المادة 16 فقد نصت على أنه (في الأحوال التي ترتكب فيها الجريمة بواسطة شخص اعتباري يُعاقب المسئول عن الإدارة الفعلية للشخص الاعتباري المخالف بذات العقوبات المقررة عن الأفعال التي تُرتكب بالمخالفة لهذا القانون إذا ثبت علمه بها وكانت الجريمة قد وقعت بسبب إخلاله بواجباته الوظيفية).[43]

رابعاً: جريمة السرقة

تعتبر جريمة السرقة من أشهر وأقدم الجرائم الواقعة على الأموال، والسرقة لغوياً هي 'أخذ المال خفية'، أما قانوناً فهي 'اختلاس مال منقول مملوك للغير بنية تملكه'،[44] والسرقة أيضاً هي أخذ المال على جهة الإخفاء، والسارق هو الذي يأخذ الشيء على وجه الاستخفاء بحيث لا يعلم به المسروق منه.[45]

أركان جريمة السرقة

لجريمة السرقة ثلاثة أركان لا تعد جريمة متكاملة يُعاقب عليها السارق إلا إذا توافرت بها ، وهذه الأركان يمكن الإشارة إليها فيما يلي:[46]

- السارق: لابد لأي جريمة من وجود فاعل لها أي من يقوم بارتكابها، وفى جريمة السرقة يعد من يقوم بالإقدام على سرقة مال الغير بنية امتلاكه بأنه سارق
- المسروق منه: أن يكون هناك شخص مسروق منه يقوم برفع الخصومة ضد من اقترف سرقة أمواله وأشيائه، فلو قام السارق بأي سرقة ولم يطالب بالمال المسروق أي إنسان سواء أكان طبيعياً أو اعتبارياً، فلا يستطيع القاضي أن يصدر حكمه بالقطع نظراً لعدم تكامل أركان الجريمة، حيث أن عدم رفع أية خصومة توجد شبهة إباحية المال المسروق لأي إنسان يريد أخذه
- سرقة أو مال مسروق: وهو وجود سرقة تقع عادة من قبل السارق على أموال وأشياء الغير، وتُعد الأموال هي كل شيء له قيمة قابل للتملك والحيازة والنقل من مكان لآخر ولهذه الأموال والأشياء شروط معينة، من أبرزها أن يكون المال المنقول مملوكا لشخص غير المختلس، وبمعني آخر أن جريمة السرقة تفترض في الشخص المتهم بالسرقة كونه أجنبي عن المال المنقول محل جريمة السرقة

ولجريمة السرقة العديد من العقوبات والتي نص المشرع المصري عليها والتي تتضمن في بعض الأحيان عقوبة مخففة وفي أحيان أخرى عقوبة مشددة على النحو التالي:

الظروف المخففة لعقوبة السرقة[47]

نصت المادة 312 عقوبات على أنه (لا يجوز محاكمة من يرتكب سرقة إضرارا لأصوله أو لفروعه إلا بناءاً على طلب المجني عليه، وللمجني عليه التنازل عن دعواه لذلك في أية حالة كانت عليها الدعوى، كما أنه له أن يوقف تنفيذ الحكم النهائي على الجاني في أي وقت شاء، ولقد وضع المشرع بهذا النص قيداً على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية تجاه الجاني حرصاً على المصلحة العامة، كما أن هذا النص ينطبق علي سائر السرقات بسيطة أو مشددة كما يسري على الشروع فيها، ويستوي أن يكون فاعلاً أو شريكاً.

الظروف المشددة لعقوبة السرقة

نصت المادة 317 من قانون العقوبات على أنه يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تجاوز سبع سنوات في الحالات التالية:[48]

السرقات التي ترتكب في إحدى وسائل النقل البرية أو المائية أو الجوية، وكذلك السرقات التي تقع ولو من شخص واحد يحمل سلاحاً ظاهراً أو مخبأ، وقد تقترن السرقة بظرف مشدد أو أكثر ومع ذلك لا يتغير وصفها فتبقي جنحة، إلا أن عقوبتها تشدد طبقا لنص المادة 317 من قانون العقوبات، كما نصت المادة 317 أيضاً على عقاب مرتكب تلك الجريمة على جرحى الحرب من الأعداء، والسرقة يتغير وصفها من جنحة إلى جناية إذا توافرت إحدى الشروط المنصوص عليها في المواد من 312 إلى 316، 316 مكرر و 316 مكرر ثانياً من العقوبات، وعقوبات الظروف المشددة في جريمة السرقة والتي من شأنها تغيير وصف الجريمة من جنحة إلى جناية يمكن تقسيمها إلى مجموعتين هما:

1. ظروف مشددة يكفي توافر إحداها لاعتبار الواقعة جناية كالإكراه
2. ظروف مشددة لا تؤدي إلى اعتبار الواقعة جناية إلا في حالة اجتماع ثلاثة منها وهي:
   - تعدد الجناة وحمل السلاح والطريق العام
   - حمل السلاح والليل والطريق العام
   - الإكراه أو التهديد باستعمال السلاح والطريق العام

جرائم السرقة في السياحة

يُعد السائح دائما هدفاً ثميناً لمعظم اللصوص لأنهم عادة ما يحملون منقولات ثمينة أو يحملون أموالاً باهظة ويكونون عادة في حالات استرخاء واستجمام مما يعرضهم بصورة كبيرة لخطر الوقوع في جريمة السرقة، كما يعد السائحون أيضاً أقل احتمالاً في الإبلاغ عن جريمة السرقة بغية تجنب الكثير من المشاكل التي قد يتعرضون لها،[49] وقد يتعرض السائح لجريمة السرقة في العديد من الأماكن التي يرتادها أثناء قيامه بتنفيذ البرنامج السياحي، كأن تقع تلك الجريمة في المطاعم أو الفنادق أو المزارات السياحية أو مراكز التسوق والمراكز التجارية.

وفى دراسة تم إعدادها في عام 2009 عن جريمة سرقة السائحين في الولايات المتحدة الأمريكية أوضحت أن 9% من حجم السرقات التي يتعرض لها السائحون تقع على السيارات الخاصة بهم والتي يستقلونها أثناء الرحلة السياحية، وأوضحت الدراسة أيضاً أن ما نسبته 3.4% من جرائم السرقة التي تقع على السائحين تقع في الأماكن الترفيهية والملاهي الليلية والأماكن التجارية والتسويقية، كما بينت تلك الدراسة أن 9% من جرائم السرقة تتمثل في خطف الحقائب والسرقة بالإكراه خصوصاً في أوقات الليل،[50] وتعد سرقة السائحين في مصر من أهم المعوقات التي تواجه تنمية الحركة السياحية الوافدة ومن أهم العوامل التي لها تأثير سلبي على السائح وعلى الحركة السياحية، وتنتشر جرائم سرقة السائحين في مصر في المواسم التي تكثر فيها الحركة السياحية وترتكز على الأماكن التي يرتادها السائحون، وتواجه شرطة السياحة في سبيل ضبط تلك السرقات العديد من المعوقات والتي يبرز أهمها في عدم إبلاغ المجني عليه في أغلب الأحيان عن السرقة وعدم تعاونه مع شرطة السياحة لمكافحة تلك الجريمة ذات الأثر السلبي على النشاط السياحي.

ثانياً: الدراسة الميدانية

أولاً: تحديد مجتمع الدراسة وتوزيع استمارات الاستقصاء

في إطار الدراسة الميدانية ولاختبار صحة فرضي الدراسة فقد قام الباحث بتصميم استمارتي استقصاء تعمل على بحث ودراسة محورين أساسيين وهما:

المحور الأول

يدور حول طبيعة جرائم المال في صناعة السياحة وأثرها على هذه الصناعة وفي هذا الإطار فقد قام الباحث بتصميم استمارة استقصاء موجهة إلى السائحين العرب والأجانب من المقيمين في فنادق الخمسة نجوم بمنطقتي القاهرة والجيزة وكذلك السائحين العرب والأجانب المترددين على منطقة خان الخليلي السياحية ومنطقة الهرم الأثرية.

وقد قام الباحث باختيار عينة عشوائية من مجتمع السائحين السابق تحديده وتم توزيع عدد (200) استمارة استقصاء على هذه العينة العشوائية تمت الاستجابة إلى عدد(38) استمارة تمثل 19% من إجمالي أعداد الاستمارات الموزعة وهم السائحين الذين تعرضوا لجرائم الاعتداء على المال وهى الشريحة المستهدفة بالدراسة.

مع ملاحظة أنه قد روعي توزيع مائة استمارة على السائحين العرب ومائة استمارة أخرى على السائحين الأجانب لمراعاة تكافؤ الفرص ولأهداف تخدم الدراسة في التوصل لنتائج إيجابية في علاج هذه الجرائم والوقاية منها.

المحور الثاني

يدور هذا المحور حول إطار مكافحة جرائم المال في صناعة السياحة، وفي هذا الإطار فقد قام الباحث بتصميم استمارة استقصاء موجهة إلى المسئولين في الإدارة العامة لشرطة السياحة والآثار لاسيما المسئولين الأمنيين المسئولين عن الإشراف على الخدمات الأمنية بالمواقع الأثرية والمناطق السياحية في القاهرة والجيزة السياحية، وقد قام الباحث بتوزيع استمارات الاستقصاء على هؤلاء المسئولين وتم توزيع استمارات استقصاء عددها (34) تمت الاستجابة إلى عدد (28) استمارة تمثل 82% من إجمالي أعداد الاستمارات الموزعة.

تصميم استمارتي الاستقصاء

تصميم استمارة الاستقصاء الخاصة بالمحور الأول:

صممت هذه الاستمارة بحيث تتناول السائحين العرب والأجانب الذين سبق لهم التعرض لجرائم الاعتداء على المال وتتكون هذه الاستمارة من (8) أسئلة تبحث طبيعة جرائم المال التي تعرض لها السائحون ومدى تأثير ذلك على قرارات السفر لديهم إلى المقصد السياحي المصري.

تصميم استمارة الاستقصاء الخاصة بالمحور الثاني:

صممت الاستمارة بحيث تتناول بحث المسئولين في الإدارة العامة لشرطة السياحة والآثار للتوصل لإطار عام لمكافحة جرائم المال في صناعة السياحة وتتكون هذه الاستمارة من (11) سؤالاً تهدف إلى تحديد أسلوب الإطار العلمي السليم لمكافحة هذا النوع من الجرائم التي يتعرض لها السائحون لتفادى آثارها السلبية على صناعة السياحة.

ثانياً: الأسلوب الإحصائي المستخدم في تحليل استمارات الاستقصاء

قام الباحث بتفريغ وتحليل الاستبيان من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS) وتم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- اختبار ألفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبيان
- معامل ارتباط بيرسون لقياس صدق الفقرات
- اختبار كاي تربيع لحسن المطابقة
- التكرارات والنسب المئوية

صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبيان

جرى التحقق من صدق الاتساق الداخلي للمقياس بعد تطبيقه على العينة المكونة من (28) فرد من أفراد عينة الدراسة، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون بين درجات كل عبارة من عبارات المحور الأول والدرجة الكلية للمحور وبين درجات كل عبارة من عبارات المحور الثاني والدرجة الكلية للمحور وبين درجات الاستجابات للمحور الأول والمحور الثاني ومجموع الاستجابات كلها(يعتبر معامل ارتباط بيرسون من أشهر الطرق لقياس معامل الارتباط بين متغيرين نسبيين أو فئويين ويستخدم لقياس قوة واتجاه العلاقة الخطية بين متغيرين كميين، ويأخذ القيم

من –1 إلى ،1 ويكون الارتباط قوى أو تام إذا كانت قيمة معامل الارتباط تتراوح بين 7،0 إلى 1 صحيح، أما إذا كان قيمة معامل الارتباط من 0.5 حتى 0.69 كان الارتباط متوسط فيما بينهم). وقد تم حساب معامل ارتباط بيرسون للاستبيان وذلك باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) والجداول التالية توضح ذلك:

جدول 1: معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبيان مع الدرجة الكلية للمحور الأول: جرائم المال في صناعة السياحة

ر.م	الفقرة	قيمة معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.1	ما هو نوع جريمة المال التي تعرضتم لها سيادتكم في مصر؟	.943**	0.000
.2	هل تعرضتم سيادتكم لأي نوع من أنواع الإصابة أثناء تعرضكم لجريمة الاعتداء على المال؟	.899**	0.000
.3	ما هو المكان الذي تعرضتم فيه سيادتكم لهذه الجريمة؟	.968**	0.000
.4	هل قمتم سيادتكم بتحرير محضر رسمي بالواقعة لدى الجهات الأمنية المختصة؟	.907**	0.000
.5	الهدف من الزيارة	.938**	0.000
.6	ما هو مدى تأثركم بتعرضكم لجريمة الاعتداء على المال داخل مصر؟	.968**	0.000

(**) دال عند مستوى 0.01

يوضح جدول 1 أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية0.01= α وبذلك يعتبر الاستبيان صادق لما وضع لقياسه.

جدول 2 :معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبيان مع الدرجة الكلية للمحور الثاني: مكافحة جرائم المال في صناعة السياحة

ر.م	الفقرة	قيمة معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
.1	هل تم تقييم نظام جرائم المال على السائحين لديكم بموجب أي آلية؟	.937**	0.000
.2	هل يوجد لديكم إطار لمكافحة جرائم المال الواقعة على السائحين؟	.847**	0.000
.3	فما هي المرحلة التي وصلتم إليها في إعداد تلك القوانين؟	-0.31894	0.098
.4	هل يوجد لديكم مؤسسة مسئولة عن صياغة وتنسيق سياسات مكافحة جرائم الأموال؟	.959**	0.000
.5	أهم التحديات التي تواجه المؤسسة الشرطية في إصدار تلك القوانين؟	.942**	0.000
.6	هل يوجد قصور في وعى المجني عليهم للإبلاغ عن الجرائم السياحية؟	.691**	0.000
.7	هل تحتاجون إلى مساعدة في ميدان التوعية بأهمية مكافحة جرائم الأموال على قطاع السياحة؟	.691**	0.000
.8	هل تتلقون حالياً أو تلقيتم أي مساعدة فنية في مجال مكافحة جرائم الأموال على السائحين؟	.864**	0.000
.9	أي الضوابط الداخلية التالية يتعين على شرطة السياحة اتخاذها لمكافحة جرائم المال في صناعة السياحة؟	.942**	0.000
.10	هل وضعت الجهات الرقابية والتنظيمية للمؤسسات المالية برامج	.948**	0.000

ر.م	الفقرة	قيمة معامل الإرتباط	مستوى الدلالة
	رقابية لمكافحة جرائم المال؟		
.11	هل تحتاجون إلى مساعدة في إعداد برامج رقابية؟	.905**	0.000
.12	هل تظنون أن هناك حاجة إلى تدريب المسئولين عن مكافحة جرائم المال؟	.832**	0.000

(**) دال عند مستوى 0.01

يوضح جدول 2 أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية0.01= α وبذلك يعتبر الاستبيان صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول 3 :معاملات الارتباط للمجموع الكلي لفقرات الاستبيان مع الدرجة الكلية للمحور الأول: جرائم المال في صناعة السياحة و الدرجة الكلية للمحور الثاني: مكافحة جرائم المال في صناعة السياحة

ر.م	الفقرة	قيمة معامل الارتباط	مستوى الدلالة
.1	المحـور الأول: جـرائم المـال فـي صناعة السياحة	.993**	0.000
.2	المحور الثاني: مكافحة جرائم المال في صناعة السياحة	.993**	0.000

يوضح جدول 3 أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوي معنوية0.01 = α وبذلك يعتبر الاستبيان صادق لما وضع لقياسه.

الثبات

يقصد به اختبار أداة جمع البيانات والمعلومات للتأكد من درجة الاتساق بما يتيح قياس ما تقيسه من ظاهرات ومتغيرات بدرجة عالية من الدقة والحصول على نتائج متطابقة أو متشابهة إذا تكرر استخدامها أكثر من مرة في جمع نفس المعلومات أو قياس نفس المتغيرات سواء من باحث واحد أو عدة باحثين في أوقات وظروف مختلفة، وباستخدام معامل كرونباخ ألفاCronbach's Alpha وبالتطبيق على البيانات التي تم الحصول عليها وجد أن معامل الثبات لبنود الاستمارة (.957)، ووجد أن معامل الثبات لبنود المحور الأول: جرائم المال في صناعة السياحة (0.961)، كما وجد أن معامل الثبات لبنود المحور الثاني: مكافحة جرائم المال في صناعة السياحة (.899) مما يدل على الثبات المرتفع وهي بذلك تدل على ثبات الأداة والاعتماد على نتائجها لأنها بالحدود المقبولة (تزيد عن 0.7) مما يزيد من درجة الثقة فيها والاعتماد عليها.

ويوضح الجدول التالي معاملات الثبات لبنود المحور الأول وكذلك بنود المحور الثاني ولجميع فقرات الاستبيان

جدول 4 :معامل الثبات للمحور الأول والمحور الثاني ولجميع فقرات الاستبيان

ر.م	المحور	عدد الفقرات	معامل كرونباخ ألفاCronbach's
.1	المحـور الأول: جـرائم المـال فـي صناعة السياحة	6	.961
.2	المحور الثاني: مكافحة جرائم المال في صناعة السياحة	12	.899
.3	الكلي	18	.957

ثالثاً: تحليل استمارات الاستقصاء

المحور الأول: طبيعة جرائم المال في صناعة السياحة

1. يشتمل السؤال الأول على تحديد الشرائح العمرية للسائحين الذين سبق لهم التعرض لجرائم الاعتداء على المال، وقد احتوى السؤال على عدد من الاختيارات وهى من (16-40 عام)، ومن (41-60 عام)، ومن (60 عام فأكثر)، ومن خلال الشكل رقم 1 يتضح أن نسبة 60.53% من حجم العينة يتراوح أعمارهم بين (16-40 عام)، ونسبة 23.68% يتراوح أعمارهم بين (41-60 عام) بينما جاءت شريحة العمر (أكثر من 60 عام) في المرتبة الأخيرة وذلك بنسبة 15.79% من حجم العينة.

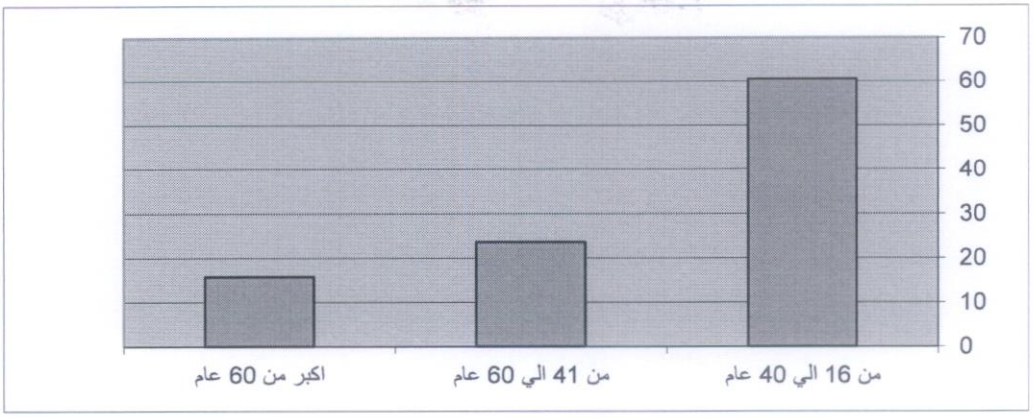

شكل رقم 1: الشرائح العمرية للسائحين الذين تعرضوا لجرائم الاعتداء على المال

2. يتضمن السؤال الثاني جنسيات السائحين الذين وقعت عليهم جرائم الاعتداء على المال ومن خلال الشكل رقم 2 يتضح أن السائحين العرب هم أكثر الجنسيات تعرضاً لجرائم الاعتداء على المال وذلك بنسبة 81.58% من حجم العينة، بينما يمثل السائحون الأجانب 'غير الناطقين باللغة العربية' نسبة 18.42% من حجم العينة فقط.

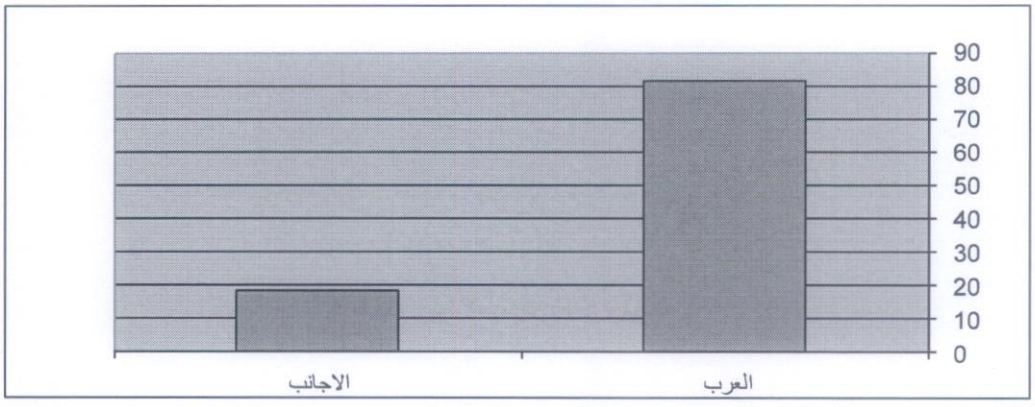

شكل رقم2: جنسيات السائحين الأكثر تعرضاً لجرائم المال

3. يتناول السؤال الثالث البحث في أكثر أنواع جرائم المال التي تعرض لها السائحين في مصر ومن خلال الشكل رقم 3 يتضح أن نسبة 50% من حجم العينة تعرضوا لجريمة السرقة في حين تعرض نسبة 34.21% من حجم العينة لجريمة النصب والاحتيال، بينما تعرض 10.53% من حجم العينة لجريمة النشل وقد تعرض ما نسبته 5.3% من حجم العينة لجرائم أخرى مثل تزييف العملة وهى أقل نسبة من بين النسب الأخرى.

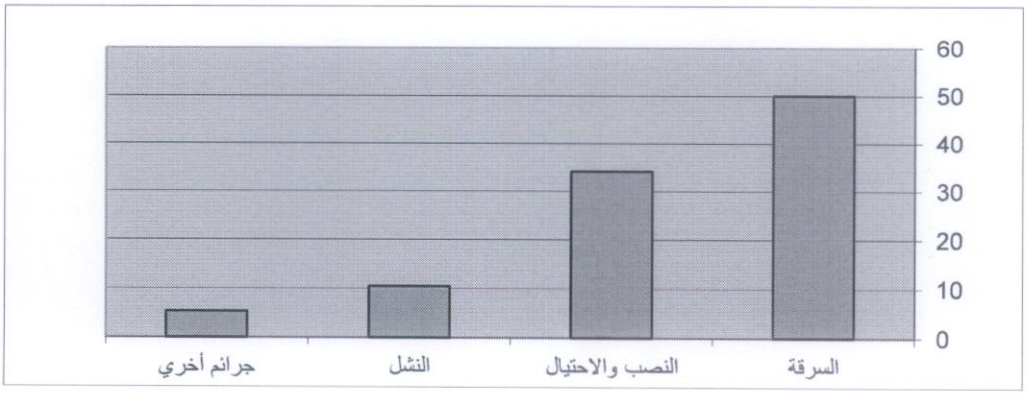

شكل رقم 3: أنواع جرائم المال التي يتعرض لها السائحون في مصر

4. يتضمن السؤال الرابع البحث في وجود حالات إصابة لدى السائحين أثناء تعرضهم لجرائم الاعتداء على المال، ومن خلال الشكل رقم 4 يتضح أن نسبة 57.89% من حجم العينة قد تعرضوا لحالات إصابة أثناء تعرضهم لجرائم المال، في حين أجاب ما نسبته 42.11% من حجم العينة أنهم لم يتعرضوا لحالات إصابة أثناء استهدافهم بمثل هذا النوع من الجرائم وهو جرائم المال (يؤخذ في الاعتبار إشارة البعض إلى حالات الإصابة النفسية التي تعرضوا لها).

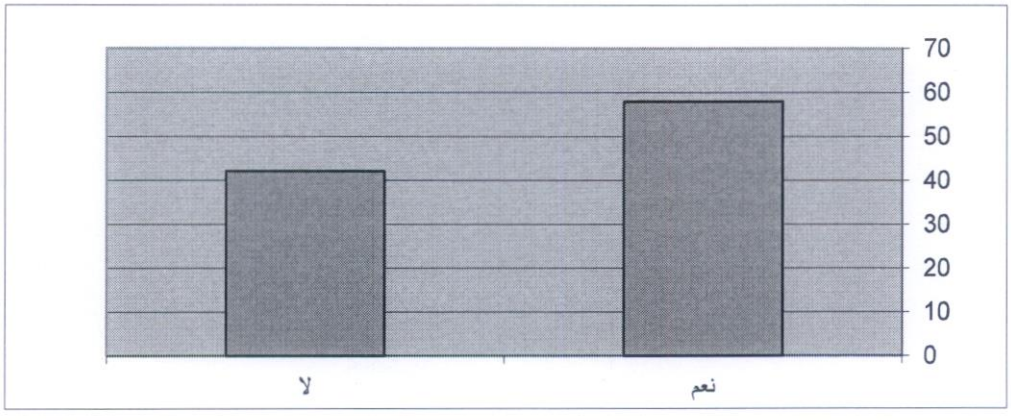

شكل رقم 4: مصاحبة جرائم المال حالات إصابة لدى السائحين

5. يتناول السؤال الخامس بحث الأماكن التي يتعرض فيها السائحين لجرائم الاعتداء على المال ومن خلال الشكل رقم 5 يتضح أن نسبة 50% من جرائم المال تقع على السائحين في مناطق الجذب السياحي وفقاً لإجابات العينة، بينما أشار ما نسبته 21.1% من حجم العينة أن هذه الجرائم تقع في الأماكن العامة والمفتوحة وبنفس النسبة أيضاً أشار البعض إلى وقوع هذه الجرائم في الفنادق وقد جاءت أقل نسبة من إجابات العينة وهى 7.9% لتذهب إلى أن حدوث هذه الجرائم قد وقع في المطارات.

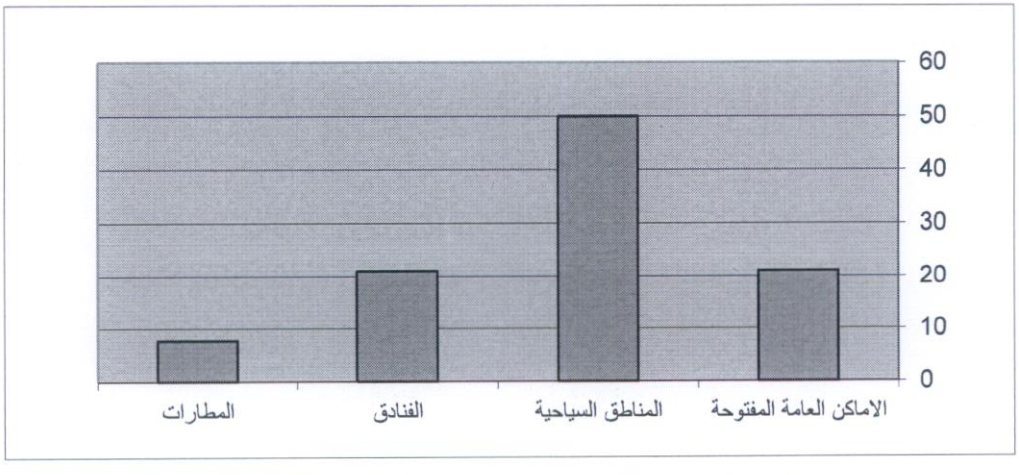

شكل رقم 5: أماكن وقوع جرائم الاعتداء على المال في صناعة السياحة

6. يتضمن السؤال السادس قياس مدى تعاون المجني عليهم من السائحين في جرائم المال مع الجهات المختصة وذلك من خلال اتجاههم إلى تحرير محاضر رسمية بوقائع الاعتداء على المال الخاص بهم لدى الجهات الأمنية، ومن الشكل رقم 6 يتضح أن نسبة 63.16% من حجم العينة لم يتجهوا إلى تحرير محاضر رسمية لهذه الوقائع، بينما اتجه نسبة 36.84% من حجم العينة إلى تحرير محاضر رسمية بهذه الوقائع.

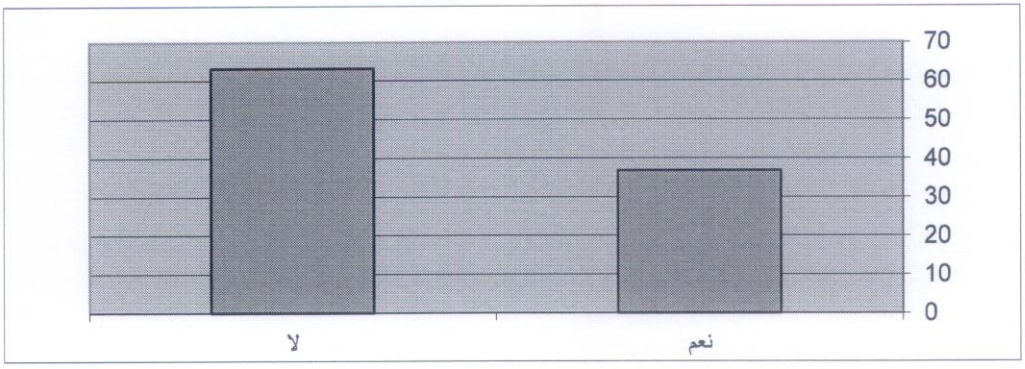

شكل رقم 6: تعاون المجني عليهم من السائحين في جرائم المال مع الجهات الأمنية

7. يتناول السؤال السابع البحث في الهدف من الزيارة لدى السائحين الذين سبق لهم التعرض لجرائم المال ومن خلال الشكل رقم 7 يتضح أن نسبة 36.84% من حجم العينة قد جاءوا إلى مصر لارتباطات عائلية وأسرية ، في حين يأتي ما نسبته 28.95% من حجم العينة إلى مصر نظراً لامتلاكهم عقارات خاصة وأماكن إقامة مملوكه لهم داخل مصر، بينما يأتي ما نسبته 26.32% من حجم العينة إلى مصر لارتباطهم بأعمال تجارية وصفقات، أما بقية العينة ونسبتها 7.9% فتأتي إلى مصر لأسباب أخرى قد تكون ترفيهية أو علاجية وهى أقل نسبة من بين النسب الأخرى.

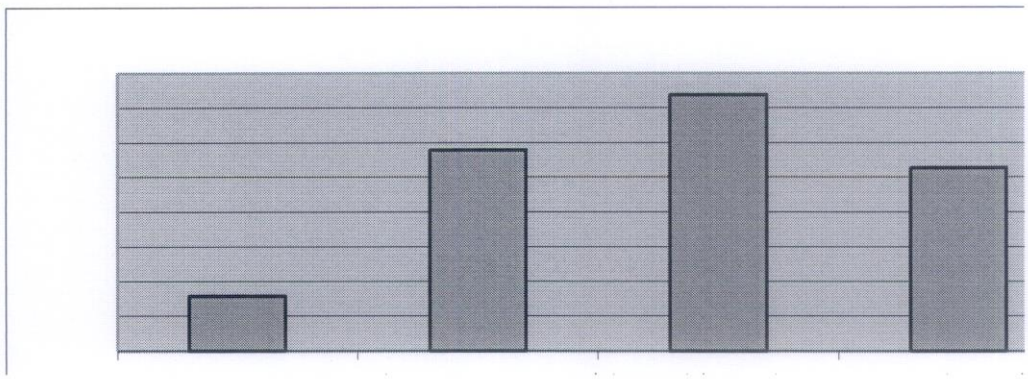

شكل رقم 7: الهدف من الزيارة لدى السائحين الذين سبق لهم التعرض لجرائم المال

8. يتضمن السؤال الثامن البحث في قياس مدى تأثر السائحين الذين وقعت عليهم جرائم الاعتداء على المال بهذه الجرائم ومدى تأثير ذلك على تكرار زياراتهم لمصر ومن خلال الشكل رقم 8 يتضح أن 55.3% من حجم العينة اتجهوا إلى تخفيض عدد مرات الزيارة إلى مصر تأثراً بتعرضهم لهذه الجرائم، في حين اتجه ما نسبته 26.32% من حجم العينة إلى التفكير في السفر لمقاصد سياحية أخرى بديلة للمقصد المصري، بينما أجاب ما نسبته 18.42% من حجم العينة أنهم لم يتأثروا بهذه الجرائم من حيث معدلات زياراتهم لمصر.

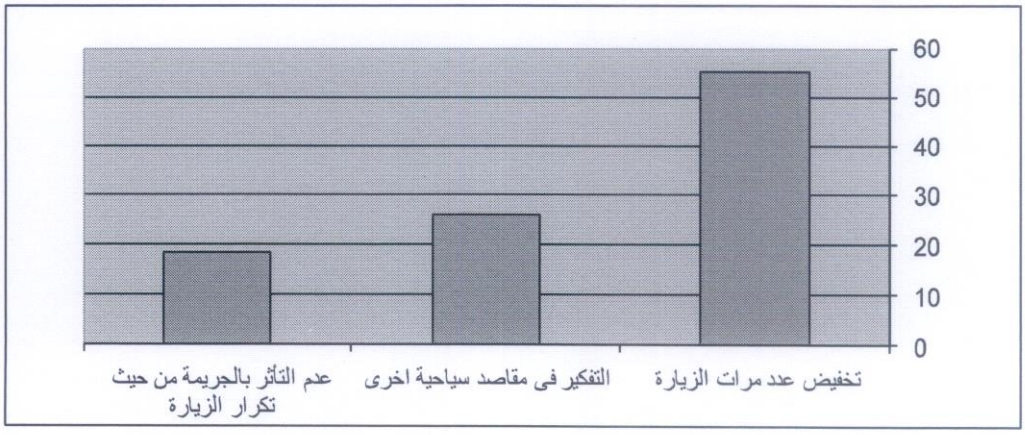

شكل رقم 8 : تأثير جرائم المال على معدلات زيارة السائح إلى مصر

المحور الثاني : مكافحة جرائم المال في صناعة السياحة

يشتمل المحور الثاني من استمارة الاستقصاء قياس الجهود التي تبذلها وزارة الداخلية ممثلة في شرطة السياحة لمكافحة جرائم المال وتأثيرها على صناعة السياحة وفي هذا الإطار تم توزيع استمارات استقصاء على المسئولين في شرطة السياحة، وطلب من كل مستجوب في مجتمع الدراسة إبداء رأيه.

وكانت الاستجابات علي النحو التالي:

1. تضمن السؤال الأول البحث في مدى وجود آلية لدى شرطة السياحة لدراسة وتقييم جرائم المال الواقعة على السائحين، ومن خلال الشكل رقم 9 يتضح أنه أفاد نسبة 67.8% من حجم العينة أنه قد تم عمل دراسات تقويمية تحت عنوان الغش بين التجريم والمواجهة، وقامت على إعداد تلك الدراسة وزارة الداخلية كما تم تصميم رابط خاص على موقع وزارة الداخلية مخصص لشكاوى السائحين يحتوى على اسم السائح وجنسيته ورقم جواز السفر الخاص به والبريد الإليكتروني الخاص به، كما يتضمن عنوان إقامته، ويتضمن هذا الرابط عدة أسئلة تتعلق بالمصاعب التي تواجه السائح عند تعامله مع شركات السياحة، كما تتضمن المصاعب التي قد تواجهه عند التعامل مع الفنادق أو أية مصاعب قد تواجهه في أي مكان آخر، كما يتضمن أيضاً رابطاً لتحميل أي مرفقات تُرفق بشكوى السائح، بينما ذكر25% من حجم العينة أنه لا توجد دراسات تقويمية في هذا الشأن، كما أوضح 7.14%من حجم العينة أنهم لا يعرفون ما إذا كان قد تم إعداد دراسة تقويمية في هذا النطاق أم لا.

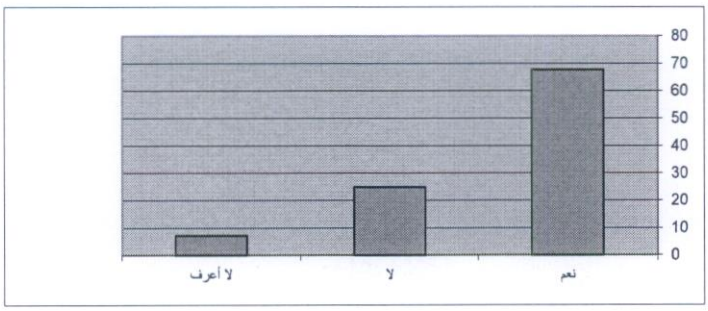

شكل رقم 9: وجود آلية لدى شرطة السياحة لدراسة وتقييم جرائم المال الواقعة على السائحين

2. تضمن السؤال الثاني بحث وجود إطار عام داخل شرطة السياحة لمكافحة جرائم المال ومن خلال الشكلين رقمي 10 ،11 يتضح أنه قد أفاد نسبة 78.57% من حجم العينة أنه يوجد إطار، ورأت ما نسبته 40.91% ممن أفادوا أنه يوجد إطار أن المرحلة التي وصلوا إليها في إعداد هذا الإطار هي مرحلة المناقشات التحضيرية، وذكرت ما نسبته 31.82% أن هناك مشاريع لم تقدم بعد للبرلمان، وذكر 27.27% أن هناك مشاريع معروضة على البرلمان في هذا الصدد، بينما ذكر 17.86% من العينة أنهم لا يعرفون عما إذا كان يوجد هناك إطار لمكافحة جرائم المال أم لا، بينما ذكر 3.57% من العينة أنه لا يوجد إطار لمكافحة هذا النوع من الجرائم، ورأت تلك النسبة أن هناك إمكانية لإعداد قوانين لمكافحة جرائم الأموال على صناعة السياحة.

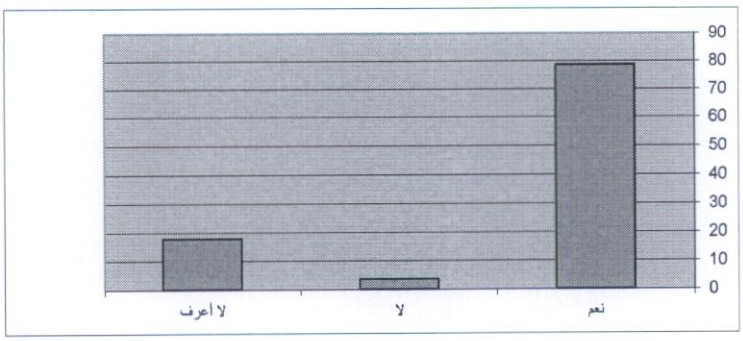

شكل رقم 10: وجود إطار لمكافحة جرائم المال

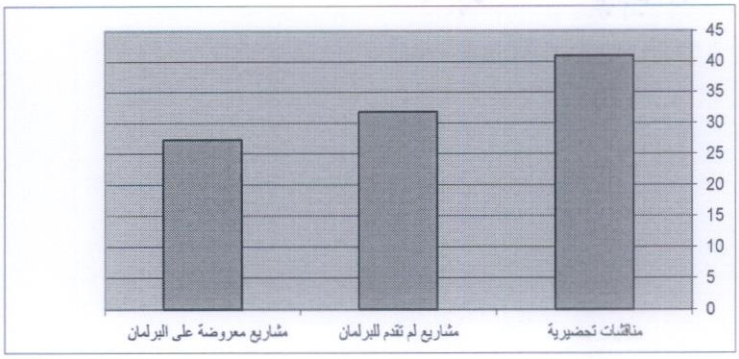

شكل رقم 11: مرحلة إعداد قانون مكافحة جرائم المال داخل شرطة السياحة

3. تضمن السؤال الثالث استفساراً عن وجود مؤسسة مسئولة عن صياغة وتنسيق سياسات مكافحة جرائم المال في صناعة السياحة، ومن خلال الشكل رقم 12 يتضح أنه قد أفاد ما نسبته 64.30% من العينة أنه يوجد بالفعل جهة مسئولة عن ذلك كالمجلس الأعلى للشرطة والمخول له إصدار مثل تلك القوانين مثل قانون رقم 109 لسنة 1971 والخاص بهيئة الشرطة، وكذلك الجهة التشريعية في البلاد والمتمثلة في مجلسي الشعب والشورى، وذكر 21.42% من العينة أنهم لا يعرفون إذا ما كانت هناك جهة مسئولة عن صياغة وتنسيق سياسات مكافحة جرائم الأموال أم لا، بينما ذكر 14.28% انه لا يوجد مؤسسة مسئولة عن ذلك.

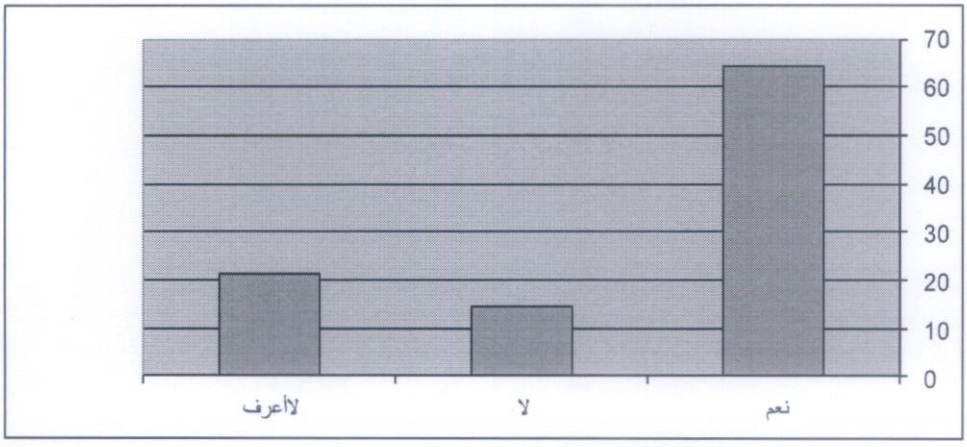

شكل رقم 12: وجود مؤسسة مسئولة عن صياغة وتنسيق سياسات مكافحة جرائم المال فى صناعة السياحة

4. يتضمن السؤال الرابع أهم التحديات التي تواجه المؤسسة الشرطية في إصدار تلك القوانين، ومن خلال الشكل رقم 13 يتضح أنه قد أفاد ما نسبته 53.57% من العينة أن العائق الأساسي يتمثل في القدرة على صياغة تلك القوانين، بينما ذكر 32.15% من العينة أن العائق متمثل في الدعم البرلماني، بينما ذكر ما نسبته 14.28% من العينة أن هناك تحديات أخرى تتمثل في عدم التواصل الكافي بين هيئة شرطة السياحة وبين الجهة التشريعية، وأن هناك عوائق كثيرة في سبيل تحقيق هذا التواصل، وأن من ضمن التحديات والمعوقات عدم معرفة القيادات العليا داخل جهاز الشرطة بالأجواء الصعبة التي قد تعترض عمل جهاز شرطة السياحة.

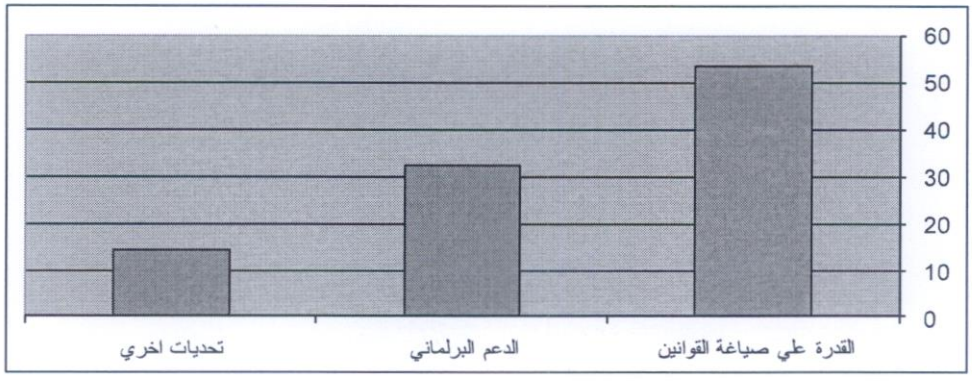

شكل رقم 13: التحديات الرئيسية التي تواجه شرطة السياحة لإصدار قوانين مكافحة جرائم المال في صناعة السياحة

5. يتضمن السؤال الخامس محاولة لقياس مدى وعى المجني عليهم للإبلاغ عن الجرائم التي قد يتعرضون لها، ومن خلال الشكل رقم 14 يتضح أنه قد أفاد نسبة 91.48% من العينة أن لديهم قصور وعدم وعى في الإبلاغ عن جرائم المال التي قد يتعرضون لها، بينما ذكر 8.52% من حجم العينة أن لديهم وعى إلى حد ما ولكنهم على الرغم من ذلك وقعوا ضحية لتلك الجريمة.

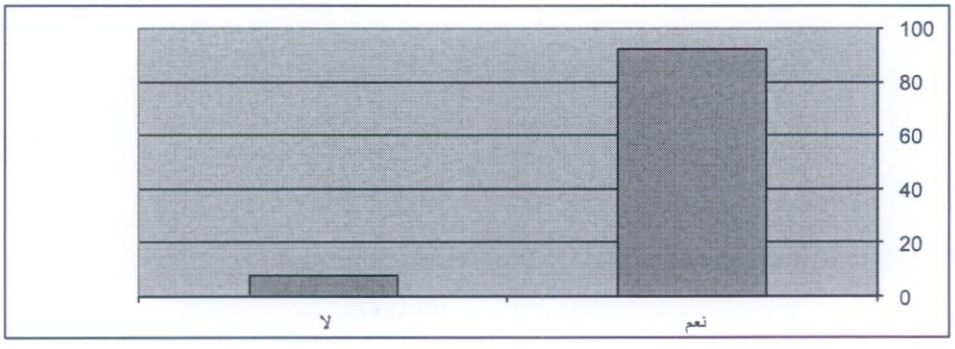

شكل رقم 14: مدي وعى المجني عليهم للإبلاغ عن جرائم المال التي قد يتعرضون لها

6. يتضمن السؤال السادس بحث مدي احتياج هيئة شرطة السياحة إلى التوعية بأهمية مكافحة جرائم الأموال في مجال صناعة السياحة، ومن خلال الشكل رقم 15 يتضح أنه قد أفاد نسبة 92.85% من العينة أنهم في حاجة ماسة من كافة القطاعات بتوعية الجميع بأهمية مكافحة جرائم المال لما لها من تأثير سلبي على قطاع السياحة، بينما ذكر ما نسبته 7.15% من العينة أنهم لا يعرفون ما إذا كانت الجهود القائمة حالياً لمكافحة هذا النوع من الجرائم كافية أم لا.

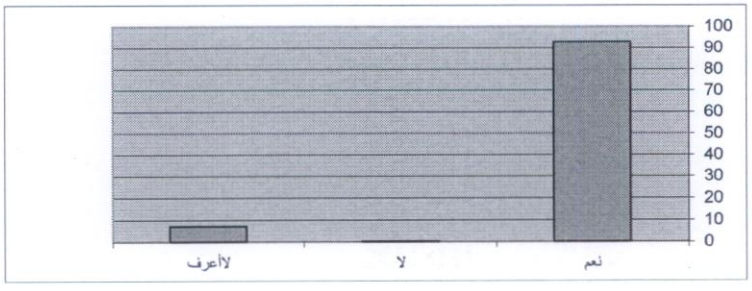

شكل رقم 15 : مدى احتياج شرطة السياحة إلى التوعية في مجال مكافحة جرائم المال في صناعة السياحة

7. يتضمن السؤال السابع البحث فيما إذا كانت هيئة شرطة السياحة تتلقي أية مساعدات فنية في مجال مكافحة جرائم المال، ومن خلال الشكل رقم 16 أشار ما نسبته 82.15% من العينة إلي أن الهيئة تتلقى مساعدات في هذا المجال وأوضحوا أن كل المساعدات تتركز في مجال مكافحة غسيل الأموال ويتعاون فيها مجموعة العمل المالي، وتم عقد العديد من الاتفاقيات في هذا المجال وجارى عقد اتفاقيات مع مكتب

المساعدات الفنية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية في ذات الإطار، بينما بين 3.57 % من العينة أنه لا توجد أية مساعدات في هذا المجال، بينما ذكر 14.28% من العينة أنهم لا يعرفون عما إذا كانت هيئة شرطة السياحة والآثار تتلقى دعم فني في مكافحة جرائم المال أم لا.

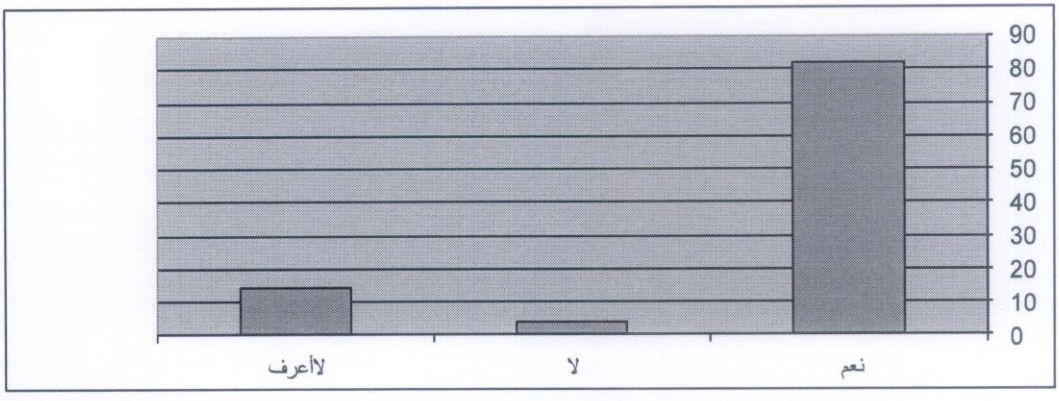

شكل رقم 16: مدي تلقي هيئة شرطة السياحة لمساعدات فنية في مكافحة جرائم المال في صناعة السياحة

8. يتضمن السؤال الثامن بحث الضوابط التي يتعين على إدارة جرائم الأموال اتخاذها في إطار مكافحة جرائم المال، ومن خلال الشكل رقم 17 يتضح أنه قد أفاد ما نسبته 42.85% من العينة أن تنظيم تدريب مستمر للمسئولين في إطار مكافحة جرائم المال هو أحد السبل الكفيلة للقضاء على تلك الظاهرة، بينما ذكر32.16% من العينة ضرورة الاحتفاظ بوحدة تدقيق مستقلة ذات موارد كافية لاختبار مدى الاستجابة لمكافحة جرائم المال، وبين 14.28% من العينة أهمية وضع إجراءات رقابية على العاملين في قطاع جرائم المال، وأفاد 10.71% من العينة أن تعيين مسئول إداري لمتابعة الامتثال لإجراءات مكافحة جرائم المال هو احد الضوابط الهامة والتي يجب تطبيقها.

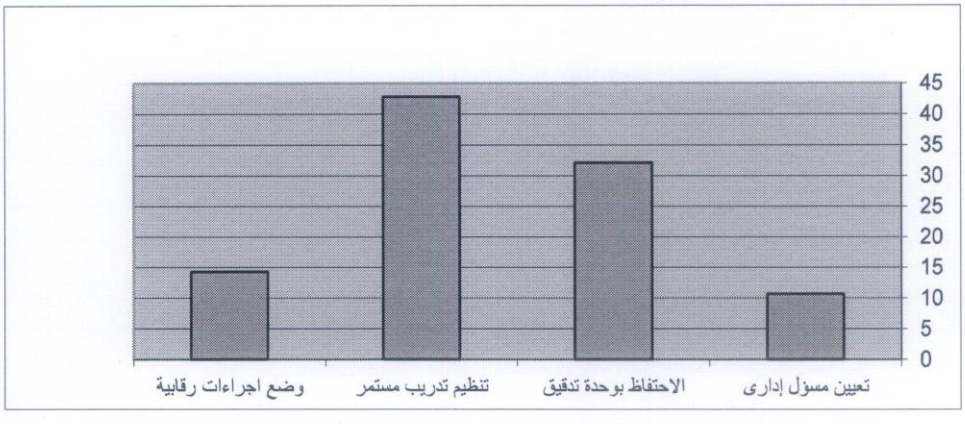

شكل رقم 17: الضوابط التي يتعين اتخاذها لمكافحة جرائم المال في صناعة السياحة

9. يتضمن السؤال التاسع بحث قيام الجهات الرقابية والتنظيمية بوضع برامج رقابية لمكافحة جرائم المال، ومن خلال الشكل رقم 18 يتضح أنه قد أفاد ما نسبته 67.87% من العينة أنهم لا يعرفون عما إذا كانت هناك إجراءات رقابية موضوعة أم لا، بينما أفاد 21.42% من العينة أن هناك برامج رقابية موضوعة بالفعل، بينما ذكر 10.71% من العينة أنه لا توجد إجراءات رقابية في هذا المجال.

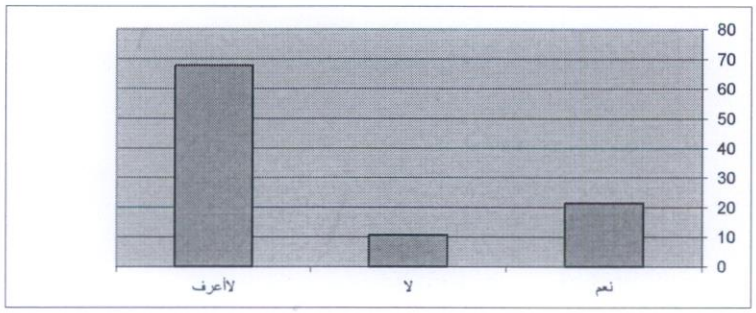

شكل رقم 18: قيام الجهات الرقابية والتنظيمية بوضع برامج رقابية لمكافحة جرائم المال في السياحة

10. يتضمن السؤال العاشر بحث مدي حاجة الجهات الرقابية والتنظيمية إلى المساعدة في إعداد برامج رقابية، ومن خلال الشكل رقم 19 يتضح أنه قد أفاد ما نسبته 64.28% من العينة أن هناك حاجة إلى مساعدة في إعداد تلك البرامج الرقابية، وذكر 32.15% من العينة أنهم لا يعرفون عما إذا كانت هناك حاجة إلى مثل تلك البرامج الرقابية أم لا، بينما أوضح 3.57% من العينة أنه لا توجد حاجة إلى ذلك.

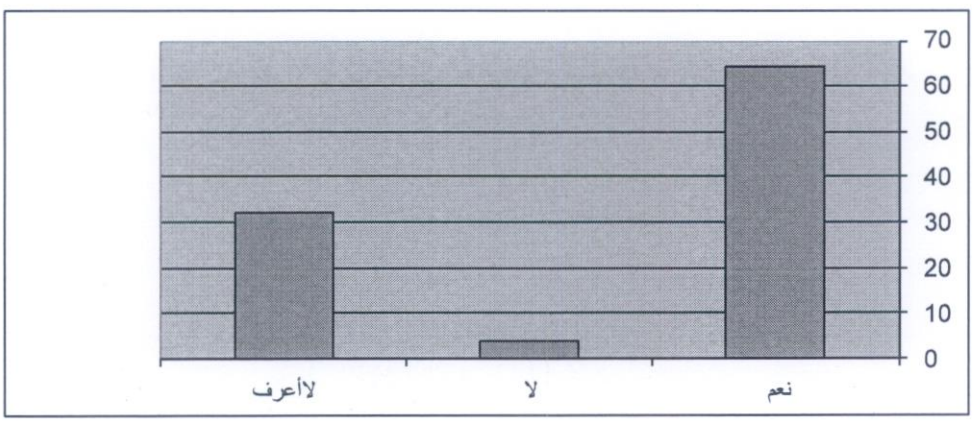

شكل رقم 19: مدى حاجة الجهات الرقابية والتنظيمية إلى المساعدة فى إعداد برامج رقابية لمكافحة جرائم المال في صناعة السياحة

11. يتضمن السؤال الحادي عشر بحث مدي حاجة قطاع مكافحة جرائم المال إلى برامج تدريبية، ومن خلال الشكل رقم 20 يتضح أنه قد أفاد ما نسبته 85.72% من العينة أنهم بحاجة ماسة إلى برامج تدريبية تتعلق بهذا المجال، بينما ذكر 10.71% من العينة أنهم لا يعرفون مدى تأهيلهم لمواجهة هذا النشاط من عدمه، بينما ذكر 3.57% من العينة أنهم مؤهلين بما يليق لممارسة عملهم دون الحاجة إلى مثل تلك البرامج.

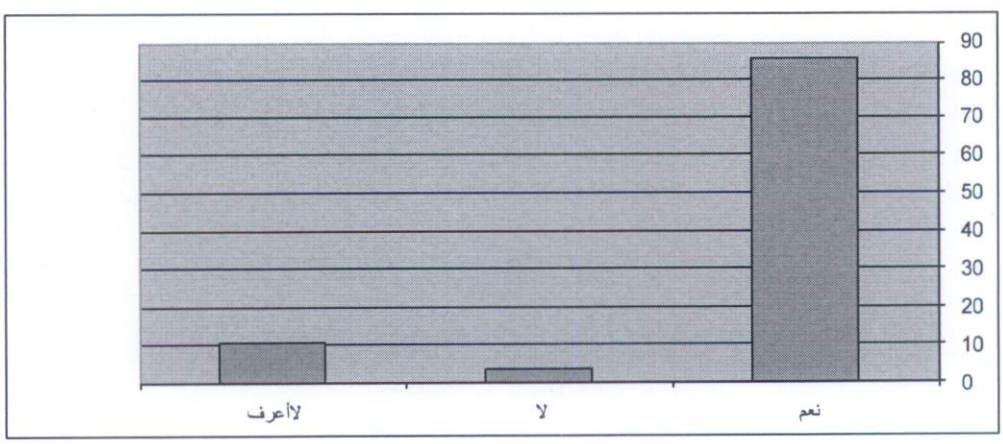

شكل رقم 20: مدى حاجة العاملين في مجال مكافحة جرائم المال في صناعة السياحة إلى برامج تدريبية

رابعاً: قياس معاملات الارتباط بين مختلف الأبعاد الواردة في الدراسة الميدانية

المحور الأول: جرائم المال في صناعة السياحة

أولاً: تحليلي التكرار المتقاطع و كا^2 لعبارات المحور الأول: جرائم المال في صناعة السياحة

نوع جريمة المال التي تعرض لها السائح في مصر والشريحة العمرية

وعند اختبار العلاقة بين الشريحة العمرية ونوع جريمة المال التي تعرض لها السائح في مصر باستخدام تحليلي التكرار المتقاطع و كا2 حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند (∝) = 0.05.

ولتفسير هذه النتيجة بشكل أكثر وضوحاً، ولمعرفة أي أنواع جرائم المال التي تعرض لها السائح في مصر أكثر ارتباطاً بالشريحة العمرية، وأيها لم يكن له ارتباط، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية وتبين وجود علاقة معنوية إحصائية بين أي أنواع جرائم المال التي تعرض لها السائح في مصر من ناحية والشريحة العمرية من ناحية أخرى حيث بلغت قيمة كا2= 44.141 وهي معنوية إحصائياً.

نوع جريمة المال التي تعرض لها السائح في مصر والجنسية

وعند اختبار العلاقة بين جنسية السائح ونوع جريمة المال التي تعرض لها السائح في مصر باستخدام تحليلي التكرار المتقاطع و كا2 حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند (∝) = 0.05، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية وتبين وجود علاقة معنوية إحصائية حيث بلغت قيمة كا2= 21.864 وهي معنوية إحصائياً.

التعرض لأي نوع من أنواع الإصابة أثناء التعرض لجريمة الاعتداء على المال والشريحة العمرية

وعند اختبار العلاقة بين التعرض لأي نوع من أنواع الإصابة أثناء التعرض لجريمة الاعتداء علي المال وبين الشريحة العمرية حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند (∝) = 0.05، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية وتبين وجود علاقة معنوية إحصائية بين التعرض لأي نوع من أنواع الإصابة أثناء التعرض لجريمة الاعتداء على المال من ناحية والشريحة العمرية من ناحية أخرى حيث بلغت قيمة كا2= 24.157 وهي معنوية إحصائياً.

التعرض لأي نوع من أنواع الإصابة أثناء التعرض لجريمة الاعتداء على المال والجنسية

وعند اختبار العلاقة بين التعرض لجريمة الاعتداء علي المال والجنسية حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند (∝) = 0.05، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية وتبين وجود علاقة معنوية إحصائية حيث بلغت قيمة كا2= 8.116 وهي معنوية إحصائياً.

المكان الذي تعرض فيه السائحون لهذه الجريمة والشريحة العمرية

وعند اختبار العلاقة بين المكان الذي تعرض فيه السائحون للجريمة والشريحة العمرية حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند (∝) = 0.05، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية وتبين وجود علاقة معنوية إحصائية بين المكان الذي تعرض فيه السائحون لهذه الجريمة من ناحية والشريحة العمرية من ناحية أخرى حيث بلغت قيمة كا2= 32.863 وهي معنوية إحصائياً.

المكان الذي تعرض فيه السائحون لهذه الجريمة والجنسية

وعند اختبار العلاقة بين المكان الذي تعرض فيه السائحون لهذه الجريمة والجنسية حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند (∝) = 0.05، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية وتبين وجود علاقة معنوية إحصائية حيث بلغت قيمة كا2= 17.774 وهي معنوية إحصائياً.

هل قمتم سيادتكم بتحرير محضر رسمي بالواقعة لدى الجهات الأمنية المختصة؟ والشريحة العمرية

وباختبار العلاقة بين هذين البعدين حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند (∝) = 0.05، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية وتبين وجود علاقة معنوية إحصائية بين قيام السائح بتحرير محضر رسمي بالواقعة لدى الجهات الأمنية المختصة من ناحية والشريحة العمرية من ناحية أخرى حيث بلغت قيمة كا2= 24.267 وهي معنوية إحصائياً.

هل قمتم سيادتكم بتحرير محضر رسمي بالواقعة لدي الجهات الأمنية المختصة؟ والجنسية

باختبار العلاقة بين هذين البعدين حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند (∝) = 0.05، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية وتبين وجود علاقة معنوية إحصائية حيث بلغت قيمة كا2= 10.957 وهي معنوية إحصائياً.

الهدف من الزيارة والشريحة العمرية

باختبار العلاقة بين الهدف من الزيارة والشريحة العمرية حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند (∝) = 0.05، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية وتبين وجود علاقة معنوية إحصائية بين الهدف من الزيارة من ناحية والشريحة العمرية من ناحية أخرى حيث بلغت قيمة كا2= 34.559 وهي معنوية إحصائياً.

الهدف من الزيارة؟ والجنسية

باختبار العلاقة بين هذين البعدين حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند (∝) = 0.05، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية وتبين وجود علاقة معنوية إحصائية حيث بلغت قيمة كا2= 15.217 وهي معنوية إحصائياً.

ما هو مدى تأثركم بتعرضكم لجريمة الاعتداء على المال داخل مصر؟ والشريحة العمرية

باختبار العلاقة بين هذين البعدين حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند (∝) = 0.05، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية وتبين وجود علاقة معنوية إحصائية بين مدى تأثر السائحين بتعرضهم لجريمة الاعتداء على المال داخل مصر من ناحية والشريحة العمرية من ناحية أخرى حيث بلغت قيمة كا2= 42.360 وهي معنوية إحصائياً.

ما هو مدى تأثركم بتعرضكم لجريمة الاعتداء على المال داخل مصر؟ والجنسية

باختبار العلاقة بين مدي تأثر السائحين بجريمة الاعتداء علي المال داخل مصر والجنسية حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند (∝) = 0.05، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية وتبين وجود علاقة معنوية إحصائية حيث بلغت قيمة كا2= 28.000 وهي معنوية إحصائياً.

المحور الثاني : مكافحة جرائم المال في صناعة السياحة

ثانياً: تحليلي التكرار المتقاطع و كا2 لعبارات المحور الثاني : مكافحة جرائم المال في صناعة السياحة

هل تم تقييم نظام جرائم المال على السائحين لديكم بموجب أي آلية؟ والشريحة العمرية

وعند اختبار العلاقة بين هذين البعدين حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند (∝) = 0.05، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية وتبين وجود علاقة معنوية إحصائية بين تقييم نظام جرائم المال على السائحين بموجب أي آلية من ناحية والشريحة العمرية من ناحية أخرى حيث بلغت قيمة كا2= 30.180 وهي معنوية إحصائياً.

هل تم تقييم نظام جرائم المال على السائحين لديكم بموجب أي آلية؟ والجنسية

وباختبار العلاقة بين هذين البعدين حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند (∝) = 0.05، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية وتبين وجود علاقة معنوية إحصائية حيث بلغت قيمة كا2= 16.313وهي معنوية إحصائياً.

هل يوجد لديكم إطار لمكافحة جرائم المال على السائحين؟ والشريحة العمرية

وباختبار العلاقة بين هذين البعدين حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند (∝) = 0.05، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية وتبين وجود علاقة معنوية إحصائية بين وجود إطار لمكافحة جرائم المال على السائحين من ناحية والشريحة العمرية من ناحية أخرى حيث بلغت قيمة كا2= 25.382 وهي معنوية إحصائياً.

هل يوجد لديكم إطار لمكافحة جرائم المال على السائحين؟ والجنسية

وباختبار العلاقة بين هذين البعدين حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند (∝) = 0.05، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية وتبين وجود علاقة معنوية إحصائية حيث بلغت قيمة كا2= 28.000 وهي معنوية إحصائياً.

هل يوجد لديكم مؤسسة مسئولة عن صياغة وتنسيق سياسات مكافحة جرائم الأموال؟ والشريحة العمرية

وباختبار العلاقة بين هذين البعدين حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند (∝) = 0.05، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية وتبين وجود علاقة معنوية إحصائية بين وجود مؤسسة مسئولة عن صياغة وتنسيق سياسات مكافحة جرائم الأموال من ناحية والشريحة العمرية من ناحية أخرى حيث بلغت قيمة كا2 = 50.667 وهي معنوية إحصائياً.

هل يوجد لديكم مؤسسة مسئولة عن صياغة وتنسيق سياسات مكافحة جرائم الأموال ؟ ما هى جنسية سيادتكم

وباختبار العلاقة بين هذين البعدين حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند (∝) = 0.05، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية وتبين وجود علاقة معنوية إحصائية حيث بلغت قيمة كا2= 22.319 وهي معنوية إحصائياً.

ما هي التحديات الرئيسية التي تواجهكم بالنسبة لإصدار تلك القوانين؟ والشريحة العمرية

وباختبار العلاقة بين هذين البعدين حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند (∝) = 0.05، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية وتبين وجود علاقة معنوية إحصائية بين التحديات الرئيسية التى تواجه المؤسسة الشرطية المختصة في إصدار تلك القوانين من ناحية والشريحة العمرية من ناحية أخرى حيث بلغت قيمة كا2= 47.216 وهي معنوية إحصائياً.

أهم التحديات التي تواجه المؤسسة الشرطية في إصدار تلك القوانين؟ والجنسية

وباختبار العلاقة بين هذين البعدين حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند (∝) = 0.05، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية وتبين وجود علاقة معنوية إحصائية حيث بلغت قيمة كا2= 21.940وهي معنوية إحصائياً.

هل يوجد قصور في وعي المجني عليهم للإبلاغ عن الجرائم السياحية؟ والشريحة العمرية

وباختبار العلاقة بين هذين البعدين حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند (∝) = 0.05، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية وتبين وجود علاقة معنوية إحصائية بين مدى وجود قصور في وعي المجني عليهم للإبلاغ عن الجرائم السياحية من ناحية والشريحة العمرية من ناحية أخرى حيث بلغت قيمة كا2= 12.923 وهي معنوية إحصائياً.

هل يوجد قصور في وعي المجني عليهم للإبلاغ عن الجرائم السياحية ؟ والجنسية

وباختبار العلاقة بين هذين البعدين حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند (∝) = 0.05، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية وتبين وجود علاقة معنوية إحصائية حيث بلغت قيمة كا2= 9.908 وهي معنوية إحصائياً.

هل تحتاجون إلى مساعدة في ميدان التوعية بأهمية مكافحة جرائم الأموال على قطاع السياحة؟ والشريحة العمرية

وباختبار العلاقة بين هذين البعدين حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند (∝) = 0.05، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية وتبين وجود علاقة معنوية إحصائية بين مدى الحاجة إلى مساعدة في ميدان التوعية بأهمية مكافحة جرائم الأموال على قطاع السياحة من ناحية والشريحة العمرية من ناحية أخرى حيث بلغت قيمة كا2 = 12.923 وهي معنوية إحصائياً.

هل تحتاجون إلى مساعدة في ميدان التوعية بأهمية مكافحة جرائم الأموال على قطاع السياحة؟ والجنسية

وباختبار العلاقة بين هذين البعدين حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند (∝) = 0.05، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية وتبين وجود علاقة معنوية إحصائية حيث بلغت قيمة كا2= 9.908 وهي معنوية إحصائياً.

هل تتلقون حالياً أو تلقيتم أية مساعدات فنية في مجال مكافحة جرائم الأموال على السائحين؟ والشريحة العمرية

وباختبار العلاقة بين هذين البعدين حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند (∝) = 0.05، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية وتبين وجود علاقة معنوية إحصائية بين تلقي مساعدات فنية حالياً أو سابقاً في مجال مكافحة جرائم الأموال من ناحية والشريحة العمرية من ناحية أخرى حيث بلغت قيمة كا2= 30.957 وهي معنوية إحصائياً.

هل تتلقون حالياً أو تلقيتم أية مساعدات فنية في مجال مكافحة جرائم الأموال على السائحين؟ والجنسية.

وباختبار العلاقة بين هذين البعدين حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند (∝) = 0.05، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية وتبين وجود علاقة معنوية إحصائية حيث بلغت قيمة كا2= 28.000 وهي معنوية إحصائياً.

أي الضوابط الداخلية التالية يتعين على شرطة السياحة اتخاذها لمكافحة جرائم المال فى صناعة السياحة والشريحة العمرية

وباختبار العلاقة بين هذين البعدين حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند (∝) = 0.05، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية وتبين وجود علاقة معنوية إحصائية بين الضوابط الداخلية التي يتعين على شرطة السياحة اتخاذها لمكافحة جرائم المال في صناعة السياحة من ناحية والشريحة العمرية من ناحية أخرى حيث بلغت قيمة كا2 = 35.201 وهي معنوية إحصائياً.

أي الضوابط الداخلية التالية يتعين على شرطة السياحة اتخاذها لمكافحة جرائم المال في صناعة السياحة والجنسية

وباختبار العلاقة بين هذين البعدين حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند (∝) = 0.05، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية وتبين وجود علاقة معنوية إحصائية حيث بلغت قيمة كا2= 21.183وهي معنوية إحصائياً.

هل وضعت الجهات الرقابية والتنظيمية للمؤسسات المالية برامج رقابية لمكافحة جرائم المال والشريحة العمرية

وباختبار العلاقة بين هذين البعدين حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند (∝) = 0.05، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية وتبين وجود علاقة معنوية إحصائية بين وضع الجهات الرقابية والتنظيمية للمؤسسات المالية برامج رقابية لمكافحة جرائم المال من ناحية والشريحة العمرية من ناحية أخرى حيث بلغت قيمة كا2= 42.360 وهي معنوية إحصائياً.

هل وضعت الجهات الرقابية والتنظيمية للمؤسسات المالية برامج رقابية لمكافحة جرائم المال والجنسية

وباختبار العلاقة بين هذين البعدين حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند (∝) = 0.05، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية وتبين وجود علاقة معنوية إحصائية حيث بلغت قيمة كا2= 18.910وهي معنوية إحصائياً.

هل تحتاجون إلى مساعدة في إعداد برامج رقابية؟ والشريحة العمرية

وباختبار العلاقة بين هذين البعدين حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند (∝) = 0.05، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية وتبين وجود علاقة معنوية إحصائية بين حاجة السلطات الأمنية المختصة إلى مساعدة في إعداد برامج رقابية من ناحية والشريحة العمرية من ناحية أخرى حيث بلغت قيمة كا2 = 8.667 وهي معنوية إحصائياً.

هل تحتاجون إلى مساعدة في إعداد برامج رقابية؟ والجنسية

وباختبار العلاقة بين هذين البعدين حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند (∝) = 0.05، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية وتبين وجود علاقة معنوية إحصائية بين مدي حاجة السلطات الأمنية إلى مساعدة في إعداد برامج رقابية من ناحية والجنسية من ناحية أخرى حيث بلغت قيمة كا2= 12.850 وهي معنوية إحصائياً.

هل تظنون أن هناك حاجة إلى تدريب المسئولين عن مكافحة جرائم المال؟ والشريحة العمرية

وباختبار العلاقة بين هذين البعدين حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند (∝) = 0.05، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية وتبين وجود علاقة معنوية إحصائية بين الاعتقاد في أن هناك حاجة إلى تدريب المسئولين عن مكافحة جرائم المال من ناحية والشريحة العمرية من ناحية أخرى حيث بلغت قيمة كا2= 42.360 وهي معنوية إحصائياً.

هل تظنون أن هناك حاجة إلى تدريب المسئولين عن مكافحة جرائم المال؟ والجنسية

وباختبار العلاقة بين هذين البعدين حسب مستوى الدلالة الإحصائية عند (∝) = 0.05، فقد تم إيجاد نتيجة اختبار كا2 للاستقلالية وتبين وجود علاقة معنوية إحصائية حيث بلغت قيمة كا2= 21.467 وهي معنوية إحصائياً.

التأكد من صحة فرضي الدراسة

جاء في الفرض الأول للدراسة أن 'الجريمة السياحية تؤدى إلى عدم تكرار الزيارة وخفض الحركة السياحية الوافدة إلى المقصد السياحي'.

وبمراجعة نتائج تحليل استمارات الاستقصاء الموجهة إلى السائحين الذين سبق لهم التعرض لجرائم الاعتداء على المال فقد أفادت نسبة قدرها (81.62%) من إجمالي العينة اتجاههم إلى تخفيض عدد مرات الزيارة لمصر أو التفكير في السفر لمقاصد سياحية أخرى نتيجة لتعرضهم لمثل هذه الجرائم داخل مصر، وهذا بدوره يؤكد صحة الفرض الأول للدراسة خاصة إذا وضعنا في الاعتبار السائحين الذين لم يكرروا الزيارة بعد تعرضهم لجرائم المال فى مصر.

وقد جاء في الفرض الثاني للدراسة أن 'هناك قصوراً في أداء جهاز شرطة السياحة فيما يتعلق بتأمين السائحين والمناطق السياحية'. وبمراجعة نتائج تحليل استمارات الاستقصاء الموجهة إلى السائحين وكذلك الموجهة إلى المسئولين في الإدارة العامة لشرطة السياحة والآثار، يتضح صحة الفرض الثاني وذلك للأسباب التالية:

1. هناك قصور واضح في النواحي الأمنية في عديد من مناطق الجذب السياحي والدليل على ذلك أن نسبة (50%) من جرائم المال في صناعة السياحة تقع في المناطق وأماكن المزارات السياحية وذلك وفقاً للتحليل الإحصائي للسؤال الخامس في استمارة الاستقصاء الموجهة للسائحين، وهذا إن دل فإنما يدل على ضعف التواجد الأمني وقصور الخطط الأمنية في تلك المناطق التي تقع مسئولية تأمينها على الجهات الأمنية المختصة.
2. أجهزة العلاقات العامة داخل وزارة الداخلية وهيئة شرطة السياحة ووزارة السياحة لا يقومون بدور فعال في توعية السائحين بالنواحي القانونية والجوانب الاحترازية الواجب اتخاذها لتجنب تلك الجرائم ويتضح ذلك من خلال التحليل الإحصائي للسؤال السادس في استمارة الاستقصاء الموجهة للسائحين والتي توضح أن نسبة (63.16%) من إجمالي العينة لا يتجهوا إلى اتخاذ إجراءات قانونية بالإبلاغ عن الجريمة أو تحرير محاضر رسمية لدى الجهات المختصة لتحقيق سرعة ضبط الجناه، وهذا يدل على قصور وعى السائح بذلك لعدم تحقيق التوعية اللازمة من جانب الأجهزة الأمنية المختصة وكذلك الأجهزة الخدمية السياحية داخل المقصد المصري.

النتائج العامة للدراسة

تتمثل النتائج العامة للدراسة فيما يلي:

1. تمثل شريحة الشباب من (16-40) عام أكثر الشرائح تعرضاً لجرائم الاعتداء على المال مع انخفاض تدريجي بتقدم العمر في فرص التعرض لهذه الجرائم كما تدل الدراسة الميدانية.
2. يمثل السائحون العرب أكثر الجنسيات تعرضاً لجرائم الاعتداء على المال من بين الجنسيات الأخرى الوافدة للمقصد السياحي المصري.
3. يتعرض السائحون الوافدون إلى مصر لعديد من جرائم المال كالسرقة والنصب والاحتيال والنشل وجرائم أخرى كتزييف العملات وإن كانت السرقة هي أكثر أنواع الجرائم التي يتعرض لها السائحون من بين جرائم المال الأخرى.
4. يصاحب جرائم الاعتداء على المال في كثير من الأحيان وجود حالات إصابة بين السائحين والتي تتنوع ما بين إصابات مادية ملموسة 'جروح' أو أزمات نفسية مترتبة على حدوث هذا النوع من الجرائم للسائح الوافد.
5. تمثل المناطق السياحية والمزارات وأماكن الجذب السياحي أكثر الأماكن التي يتعرض فيها السائح لجرائم الاعتداء على المال.
6. جانب كبير من السائحين الذين تعرضوا لجرائم المال لا يتجهوا إلى تحرير محاضر رسمية لدى الجهات المختصة بهذه الوقائع مما يقلل من فرص التعاون بينهم وبين الأجهزة الشرطية في مجال ضبط الجناة.
7. وجود ارتباطات عائلية وأعمال تجارية وامتلاك عقارات وأماكن إقامة خاصة ببعض السائحين أثر إيجابياً في تقليل معدل التأثر بالجوانب السلبية لجرائم المال الواقعة على السائحين ولاسيما لدى السائحين العرب.
8. قطاع كبير من السائحين الذين يتعرضون لجرائم الاعتداء على المال يتجهون إلى تغيير وجهتهم من المقصد المصري لمقاصد أخرى أو يقللون من تكرار الزيارة لمصر نتيجة التعرض لمثل هذا النوع من الجرائم وذلك بخلاف السائحين الذين لم يكرروا الزيارة لمصر بعد تعرضهم لمثل هذه الجرائم وهم من لم يظهروا في عينة الدراسة.
9. هناك اتجاه داخل الأجهزة الأمنية المختصة لعمل دراسات تقويمية يمكن من خلالها زيادة قدرة هذه الأجهزة على خلق آلية سليمة لبحث وتقييم ومكافحة جرائم المال الواقعة على السائحين.
10. تضارب الآراء حول وجود إطار عام محدد داخل شرطة السياحة لمكافحة جرائم المال وتنوع هذه الآراء فيما يخص شكل هذا الإطار والذي يتمثل في مناقشات تحضيرية لإعداد إطار محدد أو مشاريع جديدة مقترحة لم تقدم للبرلمان أو مشاريع معروضة بالفعل على البرلمان ولم يبت فيها.
11. يختص المجلس الأعلى للشرطة بجانب السلطة التشريعية في البلاد متمثلة في مجلسي الشعب والشورى بمسئولية صياغة وتنسيق سياسات مكافحة جرائم المال فى صناعة السياحة.
12. تتنوع التحديات التي تواجه المؤسسة الشرطية في إصدار القوانين التي تنسق عمل الأجهزة الأمنية في وضع سياسات قوية لمكافحة جرائم المال ما بين عدم القدرة على صياغة تلك القوانين وعدم وجود الدعم البرلماني لصياغة هذه القوانين وكذلك غياب التنسيق بين جهاز الشرطة والسلطة التشريعية في البلاد.

13. قطاع كبير من السائحين يعاني من قصور وعدم وعى فيما يتعلق بالإبلاغ عن جرائم المال أو تحرير محاضر رسمية بهذه الجرائم لدى الجهات الأمنية المختصة.

14. جانب كبير من المسئولين والقيادات الأمنية داخل هيئة شرطة السياحة يرى وجود احتياج كبير إلى التوعية بأهمية مكافحة جرائم المال في صناعة السياحة.

15. يتركز الجانب الأكبر من المساعدات الفنية التي تتلقاها هيئة شرطة السياحة في مجال مكافحة جرائم المال في مكافحة غسيل الأموال دون تنوع هذه المساعدات الفنية في مكافحة جرائم المال الأخرى الأكثر انتشاراً في صناعة السياحة كالسرقة والنصب والاحتيال.

16. تتمثل الضوابط التي يتعين على هيئة شرطة السياحة اتخاذها في إطار مكافحة جرائم المال في تنظيم دورات تدريبية للمسئولين الأمنيين وهذا ما يراه الجانب الأكبر من القيادات الأمنية في شرطة السياحة، بينما يرى البعض الأخر بدرجات أهمية أقل من حيث التأثير ضرورة وجود وحدة تدقيق مستقلة لاختبار نجاح مجهودات مكافحة جرائم المال، ووضع الإجراءات الرقابية على العاملين فى مجال مكافحة جرائم المال أو تعيين مسئول إداري لمتابعة تنفيذ إجراءات مكافحة جرائم المال بدقة.

17. عدم قيام الجهات الرقابية والتنظيمية الأمنية المختصة بوضع برامج رقابية لمكافحة جرائم المال بشكل كاف لمواجهة مثل هذا النوع من الجرائم.

18. يرى جانب كبير من المسئولين في هيئة شرطة السياحة أنهم في حاجة إلى مساعدة فنية وإدارية لإعداد برامج رقابية تحقق القدرة على مكافحة جرائم المال في صناعة السياحة.

مقترحات وتوصيات الدراسة

1. ضرورة العمل على توعية السائحين الوافدين ولاسيما السائحين العرب المنتمين لشريحة الشباب للوقاية من التعرض لجرائم الاعتداء على المال.

2. يجب اتخاذ الإجراءات والتدابير الأمنية في أماكن تواجد السائحين العرب ولاسيما الشباب منهم لتحقيق إجراءات وقائية تقلل من فرص تعرضهم لجرائم المال داخل المقصد السياحي المصري.

3. وجوب العمل على مكافحة جرائم المال المتعددة ولاسيما السرقة والنصب والاحتيال من جانب الأجهزة الأمنية المسئولة.

4. يجب العمل على توفير مراكز العلاج الفوري وعيادات الطوارئ في الأماكن المختلفة لتواجد السائحين لتحقيق سرعة إسعاف السائحين من الإصابات من أي نوع.

5. ضرورة تعزيز التواجد الشرطي الواعي اليقظ النظامي والسري في كافة أماكن تواجد السائحين ولاسيما مناطق الجذب السياحي والمزارات الأثرية والأسواق التي يتردد عليها السائح.

6. ضرورة حث السائح على الإبلاغ وتحرير المحاضر الرسمية عن جرائم المال التي يتعرض لها لدى الجهات الأمنية وتتم هذه التوعية عن طريق الأجهزة السياحية الخدمية التي تتولى خدمات السائحين.

7. ضرورة تبنى الدولة تشجيع سياسة الاستثمار الأجنبي في مصر ولاسيما رأس المال العربي وتشجيع السائحين الوافدين على تملك عقارات وأماكن إقامة خاصة بهم داخل المقصد المصري لضمان تكرار الزيارة في كافة الظروف.

8. يجب على وزارة الداخلية توفير كافة الإمكانيات المادية والإدارية والبشرية لعمل الدراسات التقويمية التي تزيد قدرة الأجهزة الأمنية على وضع آليات واضحة في مجال دراسة ومكافحة جرائم المال.

9. يجب وضع إطار محدد واضح المعالم لمكافحة جرائم المال متمثل في قوانين قوية قادرة على مواجهة جرائم المال في صناعة السياحة تلك القوانين التي تكفل خلق إجراءات وقائية قبل الإجراءات العلاجية لمثل هذا النوع من الجرائم.

10. يجب توفير المزيد من التنسيق بين المجلس الأعلى للشرطة والسلطة التشريعية في البلاد المتمثلة في مجلسي الشعب والشورى مع الأجهزة السياحية الرسمية فيما يتعلق بصياغة وتنسيق سياسات مكافحة جرائم المال بما يتماشى مع طبيعة حساسية وأهمية صناعة السياحة بالنسبة للمقصد السياحي المصري.

11. ضرورة خلق أجهزة قانونية مستقلة قادرة على تحقيق الصياغات السليمة للقوانين المختلفة لمكافحة جرائم المال في صناعة السياحة.

12. ضرورة وضع قوانين مكافحة جرائم المال في صناعة السياحة ضمن أولويات الرعاية البرلمانية من جانب السلطة التشريعية في مصر والمتمثلة في مجلسي الشعب والشورى وتقديم السلطة التشريعية للدعم البرلماني الكافي لصياغة مثل هذه القوانين.

13. يتعين على الأجهزة الخدمية السياحية في مصر وكذلك الأجهزة الأمنية رفع مستوى وعى السائحين بضرورة تحرير محاضر رسمية في حالة التعرض لجرائم الاعتداء على المال وذلك لتحقيق التعاون مع الأجهزة الأمنية في سرعة ضبط الجناة.

14. ضرورة وجود توعية مجتمعية شاملة لدى الأجهزة والمؤسسات السياحية والأمنية وكذلك المواطنين بأهمية مكافحة جرائم المال في صناعة السياحة لتفادى الوقع السلبي الشديد المترتب على وقوعها على اقتصاديات المقصد السياحي المصري.

15. تفعيل دور أجهزة العلاقات العامة بوزارتي الداخلية والسياحة في تحقيق التوعية القانونية والمجتمعية لمكافحة جرائم المال في صناعة السياحة.

16. لابد من توفير المساعدات الفنية التي تتلقاها هيئة شرطة السياحة في مكافحة جرائم المال في صناعة السياحة بكل أنواعها كالسرقة والنصب والاحتيال والنشل وتزييف الأموال التي يتعرض لها السائح.

17. وضع إطار شامل للضوابط التي يتعين على إدارة جرائم المال اتخاذها في إطار مكافحة هذه الجرائم ليتضمن هذا الإطار إجراءات إدارية رقابية مع العمل المستمر على رفع كفاءة العاملين في ميدان مكافحة جرائم المال من خلال الدورات التدريبية المتخصصة في مجال مكافحة هذه الجرائم.

18. ضرورة تبنى الجهات الرقابية والتنظيمية بهيئة شرطة السياحة لسياسات محددة لوضع برامج رقابية لمكافحة جرائم المال في صناعة السياحة.

19. توجيه اهتمام القيادات العليا بوزارة الداخلية نحو تقديم الدعم الفني والمادي والإداري لهيئة شرطة السياحة فيما يتعلق برفع مستوى قدراتهم على وضع البرامج الرقابية القادرة على مكافحة جرائم المال في صناعة السياحة.

20. ضرورة إلزام جميع المنشآت وسائقي التاكسي العاملين مع السائح بالإعلان عن أسعارهم باللغات الأجنبية في مكان ظاهر يمكن للسائح قراءته بسهولة.

21. مراقبة نشاط المنشآت السياحية والفندقية والتأكد من التزامها بالقوانين واللوائح المنظمة لعملها والمعمول بها في البلاد.

22. ضرورة وجود دوريات مستمرة بسيارات نجدة السياحة بها ضابط يجيد اللغة الإنجليزية أو أية لغات أجنبية أخرى ومعه قوات مدربة تدريب جيد للمرور بالأماكن السياحية والأثرية ومناطق تردد السائح.

23. تجهيز الأماكن اللائقة لاستقبال السائح المجني عليه وسرعة أخذ بلاغه ويشترط أن يكون متلقي البلاغ يجيد التحدث باللغات الأجنبية.

24. جمع التحريات عن وقائع النصب والاحتيال التي يتعرض لها السائحون ولم يتقدموا ببلاغات وضبط مرتكبيها واتخاذ التدابير الاحترازية حيالهم.

25. عمل التحريات عن الشركات التي تمارس النشاط السياحي بدون ترخيص وضبطها واتخاذ الإجراءات القانونية ضدها.

26. عمل التحريات عن المنشآت غير السياحية والتي لها علاقة بمجال السياحة والتي تخالف القانون واللوائح وضبطها واتخاذ الإجراءات القانونية ضدها كشركات (Timeshare) التي انتشرت مؤخراً وتعمل دون ترخيص.

27. العمل على تيسير شهادة السائحين في القضايا والجرائم التي تقع عليهم لأنه عادة ما يعود السائحين إلى بلادهم وأوطانهم وذلك عن طريق تطبيق تجربة ولاية فلوريدا ومقاطعة ديدا في الولايات المتحدة والتي تقوم على الاستماع إلى شهادة المجني عليهم من وطنهم عبر (teleconferencing).

28. العمل على حث ومراقبة الفنادق والموتيلات على اتخاذ التدابير اللازمة للحد من إيذاء النزلاء وذلك عن طريق:

- التأكد من هوية الضيوف قبل دخول المبنى
- استخدام أقفال الغرف الاليكترونية
- توفير صناديق للأمانات
- العمل على تركيب كاميرات للمراقبة والتأكد من فعاليتها
- العمل على التواجد المستمر في العمل لجميع العاملين في المجال الأمني
- تشجيع الفنادق والموتيلات على تقديم نصائح الأمن والأمان للنزلاء على موقعه على الإنترنت

29. ضرورة قيام السلطة التشريعية بدراسة ووضع تشريع يكبح جماح جرائم النصب والاحتيال في المجال السياحي وذلك لحجم الضرر الواقع على أحد أهم مصادر الدخل القومي للبلاد جراء هذا النوع من الجرائم فليس من المعقول أن يُغلظ المشرع المصري عقوبة جرائم السرقة التي تقع على الجرحى من أسرى الحرب من الأعداء والمضافة إلى المادة 317 من قانون العقوبات بقانون رقم 13 لسنة 1940 ولا يغلظ المشرع المصري عقوبة جريمة السرقة التي تقع علي السائحين والتي تضر بمصدر هام من مصادر الدخل للاقتصاد المصري.

الملاحق

استمارة استقصاء موجهة إلى شرطة السياحة في بعض المناطق السياحية بمنطقة القاهرة الكبرى

السيد / .....

تحية طيبة وبعد ،،،

برجاء التكرم بملء استمارة الاستقصاء المرفقة والتي تتضمن بعض الاستفسارات المتعلقة بجريمة زادت معدلات ارتكابها في الآونة الأخيرة تمس مصدراً من مصادر الدخل القومي للبلاد وهى جرائم المال والتي ينعكس تأثيرها السلبي على مجالات الحياة بصفة عامة وعلى صناعة السياحة بصفة خاصة، مع العلم بأن كافة الإجابات التي سيتم الإدلاء بها سوف تُعامل بسرية تامة ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

د / إبراهيم أحمد أحمد حمودة
مدرس بقسم الدراسات السياحية
كلية السياحة والفنادق – جامعة حلوان

ملحق رقم (1)
قائمة الاستقصاء

المحور الأول : جرائم المال في صناعة السياحة

س 1: ما هي الشريحة العمرية التي تنتمي إليها سيادتكم؟

(أ) (16 – 40 عام) (ب) (41- 60 عام) (ج) (أكثر من 60 عام)

س 2: ما هي جنسية سيادتكم ؟

.....

س3 : ما هو نوع جريمة المال التي تعرضتم لها سيادتكم في مصر؟

(أ) جرائم النشل (ب) جريمة النصب والاحتيال (ج) السرقة

(د) جرائم أخرى (برجاء التحديد)

س4: هل تعرضتم سيادتكم لأي نوع من أنواع الإصابة أثناء تعرضكم لجريمة الإعتداء على المال؟

(أ) نعم (ب) لا

س 5: ما هو المكان الذي تعرضتم فيه سيادتكم لهذه الجريمة؟

(أ) الأماكن المفتوحة (ب) مناطق الجذب السياحي (ج) الفنادق (د) المطار

س6: هل قمتم سيادتكم بتحرير محضر رسمي بالواقعة لدى الجهات الأمنية المختصة ؟

(أ) نعم (ب) لا

س 7: ما هو سبب معاودة زيارتكم لمصر حالياً ؟

.....

س 8: ما هو مدى تأثركم بتعرضكم لجريمة الاعتداء على المال داخل مصر؟

(أ) تخفيض عدد مرات الزيارة إلى مصر

(ب) التفكير في السفر لمقاصد سياحية أخرى بديلة (ج) عدم التأثر بهذه الجرائم

المحور الثاني : مكافحة جرائم المال في صناعة السياحة

س1: هل تم تقييم نظام جرائم المال على السائحين لديكم بموجب أي آلية ؟

(أ) نعم (ب) لا (ج) لا أعرف

إذا كانت الإجابة بـ (نعم) رجاء ذكر اسم الهيئة التي قامت بإجرائه.

س2: هل يوجد لديكم إطار لمكافحة جرائم المال على السائحين؟

(أ) نعم (ب) لا (ج) لا أعرف

إذا كانت الإجابة بـ (لا) هل تنظرون فى إمكانية إعداد قوانين لمكافحة جرائم الأموال على صناعة السياحة ؟

(أ) نعم (ب) لا (ج)لا أعرف

إذا كانت الإجابة (نعم) فما هي المرحلة التي وصلتم إليها في إعداد تلك القوانين؟

(أ) مناقشات تحضيرية

(ب) مشاريع لم تقدم بعد إلى البرلمان

(ج) مشاريع معروضة على البرلمان

(د) مرحلة أخرى، حدد المرحلة.....

س3: هل يوجد لديكم مؤسسة مسئولة عن صياغة وتنسيق سياسات مكافحة جرائم الأموال؟

(أ) نعم (ب) لا (ج) لا أعرف

إذا كانت إجابتك (نعم) رجاء تقديم وصف موجز لتشكيل وسلطات وواجبات تلك المؤسسة

س4: ما هي التحديات الرئيسية التي تواجهكم بالنسبة لإصدار تلك القوانين؟

(أ) القدرة على صياغة القوانين

(ب) الدعم البرلماني

(ج) تحديات أخرى ،حدد هذه التحديات

س5: هل يوجد قصور في وعى المجني عليهم للإبلاغ عن الجرائم السياحية؟

(أ) نعم (ب) لا

س6: هل تحتاجون إلى مساعدة في ميدان التوعية بأهمية مكافحة جرائم الأموال على قطاع السياحة ؟

(أ) نعم (ب) لا (ج) لا أعرف

س7: هل تتلقون حالياً أو تلقيتم أية مساعدات فنية في مجال مكافحة جرائم الأموال على السائحين؟

(أ) نعم (ب)لا (ج) لا أعرف

إذا كانت الإجابة (نعم) رجاء إعطاء قائمة بمقدمي هذه المساعدة الفنية مع وصف موجز لمشاريع المساعدة الفنية .

س8: أي الضوابط الداخلية التالية يتعين على شرطة السياحة اتخاذها لمكافحة جرائم المال فى صناعة السياحة؟

(أ) تعيين مسئول إداري لمتابعة الامتثال لإجراءات مكافحة جرائم المال في صناعة السياحة

(ب) الاحتفاظ بوحدة تدقيق مستقلة، ذات موارد كافية لاختبار مدى الامتثال

(ج) تنظيم تدريب مستمر للموظفين

(د) وضع إجراءات رقابية على العاملين في قطاع جرائم المال

س9: هل وضعت الجهات الرقابية والتنظيمية للمؤسسات المالية برامج رقابية لمكافحة جرائم المال؟

(أ) نعم (ب) لا (ج) لا أعرف

س10: هل تحتاجون إلى مساعدة في إعداد برامج رقابية؟

(أ) نعم (ب) لا (ج) لا أعرف

س11: هل تظنون أن هناك حاجة إلى تدريب المسئولين عن مكافحة جرائم المال؟

(أ) نعم (ب) لا (ج) لا أعرف

شكراً على حسن تعاونكم
الباحث

الهوامش

[1] - يسري دعبس، الجريمة السياحية، الملتقى المصري للإبداع والتنمية، الإسكندرية، 2008، ص ص 32 – 33، 34 - 35

[2] - أحمد شوقي عمر أبو خطرة (2003)، القسم الخاص في قانون العقوبات: جرائم الاعتداء على الأموال العامة، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 18

[3] - فوزية عبد الستار (2003)، شرح قانون العقوبات القسم الخاص بجرائم الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ص 25، 164

[4] - يسري دعبس، المرجع السابق، ص ص 32 – 33، 34 - 35

[5] - صابر يحيى مرزوقي (2013)، التشريعات السياحية، مطبعة علاء الدين، القاهرة، ص 27

[6] - حسنين إبراهيم صالح، قانون العقوبات : القسم الخاص (جرائم الاعتداء على الأشخاص والأموال)، دار النهضة العربية، القاهرة، 1994، ص 277

[7] - أحمد فتحي سرور (1991)، الوسيط في قانون العقوبات: القسم الخاص، بدون، القاهرة، ص ص 887، 314.

[8] - فوزية عبد الستار، المرجع السابق، ص ص 25، 164

[9] - أحمد فتحي سرور، المرجع السابق، القاهرة، ص ص 887، 314.

[10] - عبد الحميد الشنتاوى (2005)، جرائم النصب والاحتيال في ضوء القضاء والفقه، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ص 8 .

[11] - Barker, M. S. Page, and D. Mayer (2002), Modeling Tourism Crime, Routledge, London, pp. 76 – 78

[12] - Fuiji, E., and J. Mask (1980), tourism and crime :Implications for regional Development Policy, University of Hawaii, p. 14

[13] - Harper, D.W., (2001), Comparing Tourists Crime Victimization: Research note, Annals of Tourism Research, New York, p. 28

[14] - Pelfrey, w. (1998), tourism and crime: preliminary assessment of the relationshipof crime to the number of visitors at selected sites, international journal of comparative and applied criminal justice 22, pp. 2 – 4,6-7, 86, 88

[15] - Ibid, pp. 2 – 4,6-7, 86, 88

[16] - Harper, D.W., Op.cit, p. 28

[17] - نقابة المحامين بالجيزة، قانون العقوبات رقم 58 لسنة 1937 وقانون الإجراءات الجنائية رقم 150 لسنة 1950 وفقاً لأحدث التعديلات، مشروع مكتبة المحامي، القاهرة، 2006، ص 171

[18] - نقابة المحامين بالجيزة (2008)، قانون العقوبات رقم 58 لسنة 1937 وفقاً لأحدث التعديلات، مشروع مكتبة المحامي، ص 170

[19] - عبد السلام علي علي (1997)، جريمة النشل بين المعرفة والوقاية، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص ص 20، 35، 55، 121

[20] - محمد المنشاوي (1985)، ظاهرة النشل بالحرم المكي، مركز الحرمين للنشر والتوزيع، الرياض، ص 15

[21] - عبد السلام علي علي ، المرجع السابق، ص ص 20، 35، 55، 121

[22] - سيد عويس (1995)، ظاهرة النشل في محيط النساء في محافظة القاهرة، المجلة الجنائية، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، القاهرة، ص 70.

[23] - مصطفى محمد بيطار، جريمة النشل: مفهومها وخصائصها في القوانين الوضعية، الندوة العلمية بعنوان: ظاهرة النشل وآثارها الاجتماعية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص ص 4 – 8، 1 – 2

[24] - عايد عواد الوريكات، الآثار الاجتماعية المترتبة على ظاهرة النشل، الندوة العلمية بعنوان: ظاهرة النشل وآثارها الاجتماعية، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص ص 81 - 83

[25]- مصطفى محمد بيطار، المرجع السابق ، ص ص 4 – 8، 1 – 2
[26]- عبد السلام علي علي ، المرجع السابق، ص ص 20، 35، 55، 121
[27]- محمد المنشاوي (1985)، ظاهرة النشل بالحرم المكي، مركز الحرمين للنشر والتوزيع، الرياض، ص 15
[28]- URL:http://www.ertu.org/nill، accessed on 11/11/2012
[29]- عادل بن أحمد عمر عرفة، جرائم النشل في موسم العمرة (دراسة مسحية لجريمة النشل داخل الحرم المكي الشريف خلال موسم العمرة لشهر رمضان المبارك لعام 1419هـ رسالة ماجستير، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 1998، ص 14
[30]- عبد السلام علي علي ، المرجع السابق، ص ص 20، 35، 55، 121.
[31]- محمود نجيب حسني (1983)، الموجز في شرح قانون العقوبات: القسم الخاص، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ص 182، 523.
[32]- Pizam, A., PE Tarlow, and J. Bloom (1997), Making Tourists Feel Safe: Whose Responsibility Is It? Journal of Travel Research (summer), pp. 23 -28
[33]- The united nation chronicle (1998), (A quarterly Magazine on global Issued), Volume XXXV, Number 2, Department of Public Information, UN, New York, p. 13
[34]- صلاح الدين السيسي (2004)، غسيل الأموال: الجريمة التي تهدد الاقتصاد الدولي، دار الفكر العربي ،القاهرة ، ص 8.
[35]- عبد الفتاح بيومي حجازي (2007)، جريمة غسل الأموال بين الوسائط الاليكترونية ونصوص التشريع، دار الكتب القانونية، الإسكندرية، ص 33.
[36]- وثائق الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة الجريمة (1990)، هافانا، كوبا، (27 أغسطس – 7 سبتمبر 1990)، وثيقة رقم A/cond-144/15، ص 15.
[37]- المكتب العربي لشئون المخدرات (1992)، (تقرير حول عمليات غسيل الأموال المتأتية من الاتجار غير المشروع بالمخدرات والمؤثرات العقلية)، وثيقة رقم 14، ص 14.
[38]- محمد سامي اشوا (بدون)، السياسة الجنائية في مواجهة غسيل الأموال، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 130
[39]- هدى حامد قشوش (1998)، جريمة غسيل الأموال في نطاق التعاون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، ص ص 136، 40.
[40]- Pelfrey,w., Op.cit, pp. 2 – 4, 6-7, 86, 88
[41]- هدى حامد قشوش، المرجع السابق، ص ص 136، 40
[42] - Pelfrey, w., Op.cit, pp. 2 – 4, 6-7, 86, 88
[43]- محمد عبد اللطيف عبد العال (2004)، جريمة غسيل الأموال ووسائل مكافحتها في القانون المصري، دار النهضة العربية، القاهرة، ص 175
[44]- علي عبد القادر القهوجي (2001)، قانون العقوبات: القسم الخاص – جرائم الاعتداء علي المصلحة العامة وعلي الإنسان والمال، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، ص 32
[45]- موفق الدين بن عبد الله بن احمد المقديسي (بدون)، الدفاع الاجتماعي والخدمة الاجتماعية المعاصرة، مركز الحرمين للنشر والتوزيع، الرياض، ص 120
[46]- مدحت عبد الحليم رمضان وطارق فتحي سرور، قانون العقوبات: القسم الخاص (جرائم الاعتداء على الأموال والأشخاص)، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2007، ص ص 100 - 103
[47]- أحمد فتحي سرور، المرجع السابق، ص ص 887، 314
[48] محمود نجيب حسني، المرجع السابق، ص ص 182، 523
[49]- Smith, M. J., and Clarke, R.V(2000), Crime and Puplic Transport، in: R. Clarke Ed Chicago, the University of Chicago Press, p. 12
[50]- Glensor, R.W., and Peak, K.J.(2004), Crimes against tourists, Washington, DC office of Community Oriented Policing Services, p. 23

The impact of Money Crimes on the Tourism Industry in Egypt

Tourism is an interactive relationship among tourists، local businesses، host governments and communities and also indeed، a long-established relationship exists between increases in crime and tourism; major economic crimes e.g.، robbery، burglary in some highly popular tourism venues have a 'similar season to tourism' for several reasons. Crimes against tourists can impede tourism by significantly damaging a location's image. Therefore، the most important prerequisite for a successful tourist industry is areputation for having crime under control and guaranteeing tourists' safety. Furthermore، media coverage of crimes against tourists often tends to be out of proportion to the actual risk، having a profound effect on public perception of safety at particular locations. The importance of this study lies in discussing money crimes, which is considered one of the most imortant problems that faces all tourists in different tourist destinations specially in the Egyptian tourist destination because of its great dangerous effects on the economics of tourist destinations particulary its negative effect related to the negative image of thetourist destination. The aims of this study are several aims such as highlighting the efforts of tourism police in fighting the money crimes، introducing full description of the money crimes in tourism industry and studying how to increase the awareness of overcoming the several forms of money crimes. This study depends on two methods of collecting data: the theoretical study which depends on Arabic and English books, books, studies, periodicals، reports and official web sites. In addition to the field Study which depends on analysing the responses of two questionnaires: the first one distributed to a sample of Arab and foreign tourists and the second one distributed to a sample of employees working in the general administration of tourism police. The general conclusions of this study are; there is a relationship between the increasing of money crimes in any tourist destination and the decreasing of tourist flow to that destination and the best way to overcome that problem by enhancing the role of tourism police and the increasing the social awareness of the great negative impacts related to that problem.

Key Words: Money Crimes, Negative Impacts, Society, Tourism, Awareness